"فَلسَفَتُنا" بأسلوبٍ وبَيَانٍ وَاضِحٍ

السيد الصرخي الحسني

سلسلة البحوث الفلسفيّة
(1)

"فَلسَفَتُنا" بأسلوبٍ وبَيَانٍ وَاضِحٍ

(1)

الإسلام ما بين الديمقراطيّة الرأسماليّة والاشتراكيّة والشيوعيّة

بيان وتوجيه وتعديل لما جاء في بحوث "فلسفتنا" للشهيد السيّد محمد باقر الصدر (H)

السيد الصرخي الحسني

أهم الموضوعات

- **المشكلة الاجتماعيّة ومذاهبها**
- **اختلاف المذاهب الاجتماعيّة فكريًّا**
- **الحرّيات في النظام الديمقراطي الرأسمالي**
- **افتقار الرأسماليّة للفهم الفلسفيّ للحياة**
- **النظريّة الماركسيّة وتعديلات الشيوعيّة على الاشتراكيّة**
- **إفناء الشيوعيّة للفرد ومضاعفات نظامها الخطيرة**
- **بناء الغرب للرأسماليّة على التفسير المادّيّ**
- **نقص العلاج الشيوعي للمشكلة الاجتماعيّة**
- **آليّة النظام الإسلامي في علاج المشكلة الاجتماعيّة**
- **بين فلسفتين (الشيوعيّة المادّيّة والإسلاميّة الواقعيّة الإلهيّة)**

الدكتور عسان البهادلي الدكتور حيدر الحراعي

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
٢٠١٨م
بيروت - لبنان

مطبوعات المركز الإعلامي لمكتب المرجع الديني الأعلى السيد الصرخي الحسني

هاتف مدير مكاتب المرجعية: ٠٠٩٦٤٧٨٣٠٦٦٥٥٠../واتساب ٠٠٩٦٤٧٨٠٢٩١١٣٠١..
هاتف المتحدث الرسمي للمرجعية: ٠٠٩٦٤٧٧٢٨٦١٦٠٥٣..
هاتف الناطق والمستشار القانوني: ٠٠٩٦٤٧٨١٧٨٤٩٨١٢..
هاتف الناطق الإعلامي في أوربا /واتساب ٠٠٧٧٢٥٧٩٢٩٧١.

مواقعنا:
_المركز الإعلامي: www.al-hasany.com
_موقع المرجعية: www.al-hasany.net
_الإيميل: E-mail: publish@al-hasany.com

المقدّمة

#

قال تعالى: ((سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ))[1].

وقال مولانا أمير المؤمنين وسيّد الموحّدين (عليه الصلاة والتسليم): بسم الله الرحمن الرحيم، مَا وَحَّدَهُ مَنْ كَيَّفَهُ، وَلاَ حَقِيقَتَهُ أَصَابَ مَنْ مَثَّلَهُ، وَلاَ إِيَّاهُ عَنَى مَنْ شَبَّهَهُ، وَلاَ صَمَدَهُ مَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ وَتَوَهَّمَهُ... لاَ تَصْحَبُهُ اَلْأَوْقَاتُ، وَلاَ تَرْفِدُهُ اَلْأَدَوَاتُ، سَبَقَ اَلْأَوْقَاتَ كَوْنُهُ وَاَلْعَدَمَ وُجُودُهُ وَاَلِابْتِدَاءَ أَزَلُهُ... لاَ يُشْمَلُ بِحَدٍّ، وَلاَ يُحْسَبُ بِعَدٍّ، وَإِنَّمَا تَحُدُّ اَلْأَدَوَاتُ أَنْفُسَهَا، وَتُشِيرُ اَلْآلاَتُ إِلَى نَظَائِرِهَا... وَلَا يَجْرِي عَلَيْهِ السُّكُونُ وَالْحَرَكَةُ، وَكَيْفَ يَجْرِي عَلَيْهِ مَا هُوَ أَجْرَاهُ وَيَعُودُ فِيهِ مَا هُوَ أَبْدَاهُ وَيَحْدُثُ فِيهِ مَا هُوَ أَحْدَثَهُ، إِذًا لَتَفَاوَتَتْ ذَاتُهُ، وَلَتَجَزَّأَ كُنْهُهُ، وَلَامْتَنَعَ مِنَ الْأَزَلِ مَعْنَاهُ، وَلَكَانَ لَهُ وَرَاءٌ إِذْ وُجِدَ لَهُ أَمَامٌ، وَلَالْتَمَسَ التَّمَامَ إِذْ لَزِمَهُ النُّقْصَانُ، وَإِذًا لَقَامَتْ آيَةُ الْمَصْنُوعِ فِيهِ، وَلَتَحَوَّلَ دَلِيلًا بَعْدَ أَنْ كَانَ مَدْلُولًا عَلَيْهِ... لَمْ يَلِدْ فَيَكُونَ مَوْلُودًا، وَلَمْ يُولَدْ فَيَصِيرَ مَحْدُودًا، جَلَّ عَنِ اتِّخَاذِ الْأَبْنَاءِ، وَطَهُرَ عَنْ مُلَامَسَةِ النِّسَاءِ... وَلَا يُقَالُ لَهُ حَدٌّ وَلَا نِهَايَةٌ، وَلَا انْقِطَاعٌ وَلَا غَايَةٌ، وَلَا أَنَّ الْأَشْيَاءَ تَحْوِيهِ فَتُقِلَّهُ أَوْ تُهْوِيَهُ، أَوْ أَنَّ شَيْئًا يَحْمِلُهُ فَيُمِيلَهُ أَوْ يُعَدِّلَهُ... يُخْبِرُ لَا بِلِسَانٍ وَلَهَوَاتٍ، وَيَسْمَعُ لَا بِخُرُوقٍ وَأَدَوَاتٍ، يَقُولُ وَلَا يَلْفِظُ... يَقُولُ لِمَنْ أَرَادَ كَوْنَهُ كُنْ فَيَكُونُ، لَا بِصَوْتٍ يَقْرَعُ، وَلَا بِنِدَاءٍ يُسْمَعُ، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ سُبْحَانَهُ فِعْلٌ مِنْهُ أَنْشَأَهُ وَمَثَّلَهُ، لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ كَائِنًا، وَلَوْ كَانَ قَدِيمًا، لَكَانَ إِلَهًا ثَانِيًا... لَا يُقَالُ كَانَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ، فَتَجْرِيَ عَلَيْهِ الصِّفَاتُ الْمُحْدَثَاتُ، وَلَا

(1) سورة فصّلت، الآية53.

يَكُونُ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ فَصْلٌ، وَلَا لَهُ عَلَيْهَا فَضْلٌ، فَيَسْتَوِيَ الصَّانِعُ وَالْـمَصْنُوعُ، وَيَتَكَافَأَ الْـمُبْتَدَعُ وَالْبَدِيعُ[2].

وبعد:

أوّلًا: لا يخفى أنَّ المجتمع الإسلامي يعيش المآسي المريرة خاصّة بعدما أُشيع الجهل والفتن ومضلّاتها والمفاسد وسوء الأخلاق والتخنّث والإلحاد والتطرّف والارهاب والتشرذم والتناحر، فأصحبت الفتن والانحرافات تعصف بالمجتمع الإسلامي الذي مزّقته التيّارات المنحرفة وأخذته ذات اليمين تارة وذات الشمال تارة أخرى، وجعلته كريشة في مهبّ الريح، إلى أن سلَّم عنانه لأفكار لا تمتّ بأيّ صلة إلى إنسانيّته وتراثه وثقافته.

ثانيًا: وانطلاقًا مِن الضرورات الدينيّة والأخلاقيّة فإنَّ أرباب العلم وحَمَلَتِهِ وأرباب الهداية والصلاح والفضائل أخذوا على عاتقهم تحمّل المسؤوليّة الإنسانيّة والأخلاقيّة والعلميّة والشرعيّة تجاه الإنسان والشريعة، لإعادة المجتمع إلى محور الفكر البنّاء والأخلاق الفاضلة.

ثالثًا: وعلى هذا الأساس تصدّى الأستاذ الصرخي- بوصفه مرجعًا دينيًّا أعلى ومفكّرًا إسلاميًّا معاصرًا- لتحمل أعباء المسؤوليّات العظيمة، وضمن مشروعه العلمي التوعوي في الدرس والبحث والوسطيّة والاعتدال وردّ الشبهات، وتجلّى ذلك بصورة واضحة في سلسلة محاضراته وسلسلة بحوثه في الأصول والفقه والأخلاق والتربية والتاريخ والعقائد والتفسير والمنطق والحوار والمنهج والسيرة الذاتيّة وغيرها، التي أنجزها ضمن مشروعه الكبير هذا.

رابعًا: وفي السياق نفسه، نجد السيد الأستاذ ينبري ليتصدّى لتقويض الفكر الإلحادي الذي شاع وتسرَّب إلى المجتمع الإسلامي خاصّة شريحة الشباب لأسباب عديدة غير خافية على المحلِّل الموضوعي لأحداث وتداخلات واقع المجتمع الإسلامي المعاصر بكلّ تطوّراته الخطيرة على

(2) الإمام علي (عليه السلام)، نهج البلاغة.

مستوى العامّة وعلى مستوى النُخَب بكلّ مسمّياتهم مِن رجال دين وغيرهم مِن مثقّفين وكتّاب وباحثين... إلخ.

خامسًا: ومِن الواضح أنَّ النقاش مع الإلحاديين لا يكون على أساس الموروث العقائدي مِن آياتٍ قرآنيّة كريمة أو أحاديث نبويّة شريفة، بل يكون النقاش معهم معتمدًا على حوار عقلي وأدلّة فلسفيّة ملزمة للطرف المقابل.

سادسًا: يمتلك الأستاذ الصرخي منظومة علميّة ومشروعًا توعويًّا متكاملًا يؤمن بالحوار الهادف مع ضرورة احترام آراء الآخرين، فضلًا عن إيمانه بالعلم والبرهان وإلزام الحجّة وترسيخها في أذهان الجميع، نابذًا للعصبيّة والإرهاب والتفرقة والتطرّف والتكفير وإقصاء الآخرين، وهو في هذا المقام يقدّم للقارئ الكريم سلسلة جديدة مِن سلاسل البحوث العلميّة، وهي (**سلسلة البحوث الفلسفيّة**)، التي تتضمّن موضوعات عصريّة مهمّة مترابطة تؤسِّس إلى تحصين المجتمع تحصينًا فكريًّا لاسيما طبقة الشباب الذي صار ضحيّة لمؤامرات عالميّة ودعايات ممنهجة غايتها استقطابه، ونتج عن ذلك أن التجأ بعضهم إلى الإلحاد بينما سلك آخرون طرق الإرهاب والمنظّمات الإجراميّة، وبات كثير منهم في فراغ فكريّ، وفي النهاية صارت المشكلة مترابطة الأطراف، وهذا ما يستوجب الترابط في مرحلة العلاج، وعلى هذا الأساس قدّم سماحة سيدنا الأستاذ علاجًا فكريًّا مترابط الأطراف تناول في بعض حلقاتها (**"فلسفتنا" بأسلوب وبيان واضح**) ضمن منهجيّة وتبويب جديدين، وفي حلقاتٍ أخرى مِن السلسلة تناول التوظيف والأدلجة للنصوص الدينيّة في بحثه الموسوم: (**الشباب بين إقصاء العقل وتوظيف النصّ الديني لصالح التكفير والإرهاب ثم الإلحاد**).

سابعًا: البحث الذي بين أيدينا لسماحة سيدنا الأستاذ (دام ظله) يمثِّل حلقة مِن حلقات بحث (**"فلسفتنا" بأسلوب وبيان واضح**)، وهو عبارة عن متنٍ لكتاب **"فلسفتنا"** للشهيد السيّد محمد باقر الصدر (قُدِّسَ سِرُّهُ)، مع توجيه وتعديل وتوضيح وإضافة بعض الأفكار والآراء عليه ضمن منهج بحثي واضح ومبسَّط يمكن لأيِّ شخص مِن المجتمع أن يفهمها ولو كان متسلِّحًا بمستوى ثقافي وعلمي بسيط، وقد تضمَّن البحث آراء

السيّد الأستاذ (دام ظلّه) وتعليقاته التي أُدرجت ضمن سياقات الكلام، وعليه يمكن القول إنَّ البحث يعبّر عن آراء الأستاذ بصورة عامَّة أمَّا بالإمضاء أو التعديل والتوجيه أو بإضافة ما هو مختلف وجديد.

ثامنًا: وينقسم بحث (**"فلسفتنا" بأسلوب وبيان واضح**) إلى عدّة حلقات، فأمّا الحلقة الأولى، فهي (**الإسلام ما بين الديمقراطيّة الرأسماليّة والاشتراكيّة والشيوعيّة**)، وسيتّبعها بعون الله (تعالى) عدّة حلقات تدخل تحت عنوان مثل (**نظريّة المعرفة**) و(**المفهوم الفلسفي للعالم**)، والتي ستتناول بحوثًا مثل المصدر الأساسي للمعرفة وقيمة المعرفة وأهم المذاهب الفلسفيّة في قيمة المعرفة فضلًا عن النسبيّة التطوريّة ونظريّة المعرفة في "فلسفتنا"، كما وتتناول أمورًا فلسفيّة أخرى كالمفاهيم الفلسفيّة للعالم كالماديّة والمثاليّة والإلهيّة، والديالكتيك (الجدل) الماركسي وخطوطه الأساسيّة خاصّة ما يتعلَّق بحركة التطوّر وتناقضاته وقفزاته، كما تتناول مبدأ العليّة والقضايا المبتنية عليه فضلًا عن ما يتعلَّق بالمادّة وما يرتبط بها مِن بحوث فلسفيّة ووجدانيّة وفيزيائيّة، وأخيرًا سيبحث في الإدراك والجوانب العلميّة في دراسته ومفهومه الفلسفي والجانب الروحي مِن الإنسان والمنعكس الشرطي والإدراك.

تاسعًا: البحث فيه جانب نقدي مهم وكبير، ويفتح الآفاق لمزيد مِن النقد خاصّة في موضوعة نظريّة المعرفة، حيث تثار استفهامات كثيرة تفتح أبوابًا للبحث، فمثلًا، هل يصلح الاتجاه الذاتي الذي جاء به الشهيد الصدر (رحمه الله) أن يكون قسمًا ثالثًا أو نظريّة ثالثة مستقلّة في مقابل المذهب العقلي والمذهب التجريبي؟!! فإذا كان التجريبيّون ينكرون أيَّ معرفة عقليّة أوليّة، فهل ينكر العقليّون كلّ معرفة تجريبيّة؟!! وهل يمكن إثبات إنكارهم ورفضهم ذلك مع أنَّ النظريّة التجريبيّة كنظريّة جاءت متأخِّرة عن النظريّة العقليّة بمئات السنين؟!! وهل يتّفق العقليّون على عدد المعارف الأوليّة أو يختلفون في تحديدها وعددها؟!! فإذا كان العقليّون لا ينكرون المعارف التجريبيّة أو لا ينكرن إمكان ذلك أو لم يثبت أنّهم أنكروا ذلك، ففي هذه الحال لا تخرج نظريّة الاتّجاه الذاتي عن كونها عقليّة مع اختلاف مع بقيّة العقليين في بعض التحديدات

والتفسيرات!!! هذه استفهامات واشكالات عامَّة وتوجد اشكالات على الاتجاه الذاتي نفسه، فهل يثبت بما هو أو لا بُدَّ مِن الرجوع إلى المعارف العقليّة لإثباته؟!! وبمعنى تقريبي للاستفهامات فإنَّ المذهب الذاتي لا يكون مقابلًا للمذهب العقلي، فمثلًا يكون التقسيم: 1- اتجاه تجريبي 2- اتجاه عقلي موضوعي 3- اتجاه عقلي ذاتي (أو موضوعي ذاتي)، فما عرضه الشهيد الصدر يرجع للاتجاه العقلي، فهو قسم مِن أقسامها وليس قسيمًا لها.

عاشرًا: تنقسم الحلقة الأولى (الإسلام ما بين الديمقراطيّة الرأسماليّة والاشتراكيّة والشيوعيّة)، التي بين أيديكم، إلى عشرة مباحث، فأمَّا المبحث الأوّل، فهو: المشكلة الاجتماعيّة ومذاهبها، وهو ينقسم إلى مطلبين، الأوّل هو: مشكلة النظام الاجتماعي، والثاني هو: اختلاف المذاهب الاجتماعيّة فكريًا.

وأمَّا المبحث الثاني، فهو: الديمقراطيّة الرأسماليّة وطبيعتها المادّيّة، وهو ينقسم إلى مطلبين، الأوّل هو: الحرّيّات في النظام الديمقراطي الرأسمالي، والثاني هو: تأسيس الرأسماليّة على المادّيّة الساذجة.

وأمَّا المبحث الثالث، فهو: افتقار الرأسماليّة للفهم الفلسفي والارتباط بالمطلق والقيم الأخلاقيّة، وهو ينقسم إلى ثلاثة مطالب، الأوّل هو: افتقار الرأسماليّة للفهم الفلسفيّ للحياة، والثاني هو: فصل الرأسماليّة للنظام الاجتماعي عن الإيمان بالله، والثالث هو: إقصاء الرأسماليّة للأخلاق.

وأمَّا المبحث الرابع، فهو: المآسي الناجمة عن الرأسماليّة، وهو ينقسم إلى مطلبين، الأوّل هو: تَسبُّبُ النظام الرأسمالي بمآسي اجتماعيّة، والثاني هو: تسويغ الرأسماليّة لنفسها الغزو وصبّ الويلات.

وأمَّا المبحث الخامس، فهو: النظريّة الماركسيّة وتعديلات الشيوعيّة على الاشتراكيّة، وهو ينقسم إلى مطلبين، الأوّل هو: النظريّة الماركسيّة والمادّيّة الجدليّة، والثاني هو: تعديلات الشيوعيّة على الاشتراكيّة.

وأمَّا المبحث السادس، فهو: إفناء الشيوعيّة للفرد ومضاعفات نظامها الخطيرة، وهو ينقسم إلى مطلبين، الأوّل هو: التصادم والتصارع بين الفرد والمجتمع، والثاني هو: مضاعفات النظام الشيوعيّ الخطيرة.

وأمَّا المبحث السابع، فهو: تعليل الرأسماليّة للمشكلة الاجتماعيّة، وهو ينقسم إلى مطلبين، الأوّل هو: تساؤلٌ عن مقياس الرأسماليّة، والثاني هو: بناء الغرب للرأسماليّة على التفسير المادّيّ.

وأمَّا المبحث الثامن، فهو: الغريزة وتسلسل المفاهيم المادّيّة في الرأسماليّة، وهو ينقسم إلى مطلبين، الأوّل هو: حبّ الذات حبّ اللذّة وبغض الألم، والثاني هو: تسلسل المفاهيم المادّيّة في عقليّة الرأسماليّة.

وأمَّا المبحث التاسع، فهو: نقص العلاج الشيوعي ونجاع العلاج الإسلامي، وهو ينقسم إلى ثلاثة مطالب، الأوّل هو: نقص العلاج الشيوعي للمشكلة الاجتماعيّة، والثاني هو: علاج النظام الإسلامي للمشكلة الاجتماعيّة، والثالث هو: آليّة النظام الإسلامي في علاج المشكلة الاجتماعيّة.

وأمَّا المبحث العاشر، فهو: الوعي الإسلامي الشامل والارتباط بالمطلق، وهو ينقسم إلى مطلبين، الأوّل هو: الوعي الإسلامي الكامل، والثاني هو: بين فلسفتين (الشيوعيّة المادّيّة والإسلاميّة الواقعيّة الإلهيّة).

وسيأتي الحديث عن بقيّة الحلقات تباعًا إن شاء الله تعالى، والحمد لله ربّ العالمين.

#

كلمة المؤلّف

فلسفتنا: هو مجموعة مفاهيمنا الأساسيّة عن العالم، وطريقة التفكير فيه؛ ولهذا كان الكتاب- باستثناء التمهيد- ينقسم إلى بحثين: 1- نظرية المعرفة، 2- المفهوم الفلسفي للعالم

ومسؤوليّة البحث الأوّل (نظرية المعرفة) في الكتاب تتلخّص فيما يلي:

أوّلًا- الاستدلال على [المنطق العقلي] القائل بصحّة الطريقة العقليّة في التفكير، وإنَّ العقل بما يملك مِن معارف ضروريّة فوق التجربة، هو المقياس الأوّل في التفكير البشري، ولا يمكن أن توجد فكرة فلسفيّة أو علميّة دون إخضاعها لهذا المقياس العامّ، وحتّى التجربة التي يزعم التجريبيّون أنَّها المقياس الأوّل، ليست في الحقيقة إلّا أداة لتطبيق المقياس العقلي، ولا غنى للنظريّة التجريبيّة عن الرصيد العقلي.

وثانيًا- درس [قيمة المعرفة البشريّة]، والتدليل على أنَّ المعرفة إنَّما يمكن التسليم لها بقيمة يكون على أساس المنطق العقلي، لا المنطق الديالكتيكي الذي يعجز عن إيجاد قيمة صحيحة للمعرفة، [فلا بُدَّ مِن المنطق العقلي باستقلاله أو بضمّه للتجربة، كي نحصل على المعرفة بِقِيَم صحيحة يمكن التسليم لها والتيقّن بها، ومِن هنا جاء الأستاذ المعلّم (قَدَّسَ اللهُ سِرَّهُ) بالاتجاه الجديد في نظريّة المعرفة المسمّى بـ(المذهب الذاتي للمعرفة) في مقابل المذهَبَين التقليديين (المذهب العقلي) و(المذهب التجريبي)، وتفصيل الكلام في (الأُسس المنطقيّة للاستقراء) الذي كتبه (رحمه الله ورضي عنه) بعد تأليفه كتاب (فلسفتنا)].

وهدفنا الأساسي مِن هذا البحث (نظريّة المعرفة) هو تحديد منهج الكتاب في المسألة الثانية (المفهوم الفلسفي للعالم)؛ لأنَّ وضع مفهوم عامّ للعالَم يتوقّف- قبل كلّ شيء- على تحديد الطريقة الرئيسة في التفكير، والمقياس العامّ للمعرفة الصحيحة، ومدى قيمتها؛ ولهذا كانت المسألة الأُولى (نظرية المعرفة) في الحقيقة بحثًا تمهيديًّا للمسألة الثانية (المفهوم الفلسفي للعالم)، والمسألة الثانية هي المسألة الأساسيّة في الكتاب التي نلفت القارئ إلى الاهتمام بها بصورة خاصّة.

والبحث في المسألة الثانية يتسلسل في حلقات خمس:

- ففي **الحلقة الأُولى** نعرض [المفاهيم الفلسفيّة] المتصارعة في الميدان وحدودها، ونقدّم بعض الإيضاحات عنها.

ـ وفي **الحلقة الثانية** نتناول [الديالكتيك] بصفته أشهر منطق ترتكز عليه المادّيّة الحديثة اليوم، فندرسه دراسة موضوعيّة مفصّلة بكلِّ خطوطه العريضة التي رسمها هيجل وكارل ماركس، الفيلسوفان الديالكتيكيان.

ـ وفي **الحلقة الثالثة** ندرس [مبدأ العلّيّة] وقوانينها التي تسيطر على العالم، وما تقدّمه لنا مِن تفسير فلسفي شامل له، ونعالج عدّة شكوك فلسفيّة نشأت في ضوء التطوّرات العلميّة الحديثة.

ـ وننتقل بعد ذلك إلى **الحلقة الرابعة**: [المادّة أو الله]، وهو البحث في المرحلة النهائيّة مِن مراحل الصراع بين المادّيّة والإلهيّة، لنصوغ مفهومنا الإلهي للعالم في ضوء القوانين الفلسفيّة، وفي ضوء مختلف العلوم الطبيعيّة والإنسانيّة.

ـ وأمَّا **الحلقة الخامسة (الأخيرة)**، فندرس فيها مشكلة مِن أهمّ المشاكل الفلسفيّة، وهي: (**الإدراك**)، الذي يمثّل ميدانًا مُهِمًّا مِن ميادين الصراع بين المادّيّة والميتافيزيقيّة وقد عولج البحثُ فيها على أساسٍ فلسفيٍّ، وفي ضوء مختلف العلوم ذات الصلة بالموضوع مِن طبيعيّة، وفسيولوجيّة، وسيكولوجيّة.

هذا هو الكتاب في مخطّط إجمالي عامّ، تجده الآن بين يديك نتيجة جهود متضافرة طيلة عشرة أشهر، أدّت إلى إخراجه كما ترى وكلُّ أملي أن يكون قد أدّى شيئًا مِن الرسالة المقدّسة بأمّان وإخلاص.

وأرجو مِن القارئ العزيز أن يدرس بحوث الكتاب دراسة موضُوعيّة بكلّ إمعان وتدبُّر، تاركًا الحكم له أو عليه إلى ما يملك مِن المقاييس الفلسفيّة والعلميّة الدقيقة، لا إلى الرغبة والعاطفة، ولا أُحبّ له أن يطالع الكتاب كما يطالع كتابًا روائيًّا أو لونًا مِن ألوان الترف العقلي والأدبي، فليس الكتاب رواية ولا أدبًا أو ترفًا عقليًّا، وإنّما هو في الصميم مِن مشاكل الإنسانيّة المفكِّرة.

(وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)هود88

محمّد باقر الصدر

النجف الأشرف

٢٩ ربيع الثاني ١٣٧٩هـ

المبحث الأوّل

المشكلة الاجتماعيّة ومذاهبها

المطلب الأوّل: مشكلة النظام الاجتماعي

مشكلة العالم التي تملأ فكر الإنسانيّة اليوم وتمسُّ واقعها بالصميم هي، **مشكلة النظام الاجتماعي**، التي تتلخّص في محاولة إعطاء أصدق إجابة عن السؤال الآتي: [ما هو النظام الذي يصلح للإنسانيّة، وتسعد به في حياتها الاجتماعيّة؟]

ومِن الطبيعي أن تحتلّ هذه المشكلة مقامها الخطير، وأن تكون في تعقيدها وتنوّع ألوان الاجتهاد في حلّها مصدرًا للخطر على الإنسانيّة ذاتها؛ لأنَّ النظام داخل في حساب الحياة الإنسانيّة، ومؤثِّر في كيانها الاجتماعي في الصميم.

وهذه المشكلة عميقة الجذور في الأغوار البعيدة مِن تأريخ البشريّة، وقد واجهها الإنسان منذ نشأت في واقعه الحياة الاجتماعيّة، وانبثقت الإنسانيّة الجماعيّة تتمثّل في عدّة أفراد تجمعهم علاقات وروابط مشتركة فإنّ هذه العلاقات، التي تكوّنت تحقيقًا لمتطلّبات الفطرة

والطبيعة، بحاجة- بطبيعة الحال وموضوعيّته- إلى توجيه وتنظيم، وعلى مدى انسجام هذا التنظيم مع الواقع الإنساني ومصالحه يتوقّف استقرار المجتمع وسعادته.

وقد دفعت هذه المشكلة بالإنسانيّة في ميادينها الفكريّة والسياسيّة إلى خوض جهاد طويل وكفاح، حافل بمختلف ألوان الصراع وبشتّى مذاهب العقل البشري، التي ترمي إلى إقامة البناء الاجتماعي وهندسته ورسم خططه ووضع ركائزه، وكان جهادًا مُرهِقًا يضجُّ بالمآسي والمظالم، ويزخر بالضحكات والدموع، وتقترن فيه السعادة مع الشقاء؛ كلّ ذلك لِما كان يتمثّل في تلك الألوان الاجتماعيّة مِن مظاهر الشذوذ والانحراف عن الوضع الاجتماعي الصحيح، ولولا ومضات شعَّت في لحظات مِن تأريخ هذا الكوكب، لكان المجتمع الإنساني يعيش في مأساة مستمرّة، وسبح دائم في الأمواج الزاخرة.

ولا نريد أن نستعرض الآن أشواط الجهاد الإنساني في الميدان الاجتماعي، لأنّنا لا نقصد بهذه الدراسة أن نؤرّخ للإنسانيّة المعذَّبة، وأجوائها التي تقلّبت فيها منذ الآماد البعيدة، وإنّما نريد أن نواكب الإنسانيّة في واقعها الحاضر، وفي أشواطها التي انتهت إليها، لنعرف الغاية التي يجب أن ينتهي إليها الشوط، والساحل الطبيعي الذي لا بُدَّ للسفينة أن تشقّ طريقها إليه وترسو عنده، لتصل إلى السلام والخير، وتؤوب إلى حياة مستقرّة يعمرها العدل والسعادة، بعد جهد وعناء طويلين وبعد تطواف عريض في شتّى النواحي ومختلف الاتّجاهات.

المطلب الثاني: اختلاف المذاهب الاجتماعيّة فكريًا

إنّ أهمّ المذاهب الاجتماعيّة التي تسود الذهنيّة الإنسانيّة العامَّة اليوم، ويقوم بينها الصراع الفكري أو السياسي على اختلاف مدى وجودها الاجتماعي في حياة الإنسان، هي مذاهب أربعة:

١- النظام الديمقراطي الرأسمالي.

٢- النظام الاشتراكي.

٣- النظام الشيوعي.

٤ ـ النظام الإسلامي.

ويتقاسم العالم اليوم اثنان مِن هذه الأنظمة الأربعة: فالنظام الديمقراطي الرأسمالي هو أساس الحكم في بقعة كبيرة مِن الأرض، والنظام الاشتراكي هو السائد حاليًا في العديد مِن دول العالم بعد أن كان سائدًا في بقعة كبيرة أُخرى قبل انهيار الاتّحاد السوفيتي، حيثُ كان لكلٍّ مِن النظامين كيانٌ سياسيٌّ عظيمٌ، يحميه في صراعه مع الآخر، ويسلِّحه في معركته الجبّارة التي يخوضها أبطاله في سبيل الحصول على قيادة العالم، وتوحيد النظام الاجتماعي فيه.

وأمَّا النظام الشيوعي والنظام الإسلامي فوجودهما بالفعل فكري خالص، غير أنَّ النظام الإسلامي مرّ بتجربة مِن أروع تجارب النُّظُم الاجتماعية وأنجحها، ثمّ عصفت به العواصف بعد أن خلا الميدان مِن القادة المبدئيّين أوْ كادَ، وبقيت التجربة في رحمة أُناس لم ينضج الإسلام في نفوسهم، ولم يملأ أرواحَهم بروحه وجوهره، فعجزت عن الصمود والبقاء، فتقوَّض الكيان الإسلامي، وبقي نظام الإسلام فكرًا في ذهن الأُمّة الإسلاميّة، وعقيدةً في قلوب المسلمين، وأملًا يسعى إلى تحقيقه أبناؤه المجاهدون، وأمَّا النظام الشيوعي فهو فكرة غير مُجرَّبة حتّى الآن تجربة كاملة، وإنّما تتّجه قيادات المعسكر الاشتراكي إلى تهيئة جوٍّ اجتماعي له، بعد أن عجزت قياداتهم عن تطبيقه حين ملكت زمام الحكم، فأعلنت النظام الاشتراكي، وطبّقته كخطوة إلى الشيوعيّة الحقيقيّة.

فما هو موضعنا مِن هذه الأنظمة؟ وما هي قضيّتنا التي يجب أن ننذر حياتنا لها، ونقود السفينة إلى شاطئها؟

المبحث الثاني

الديمقراطيّة الرأسماليّة وطبيعتها المادّيّة

المطلب الأوّل: الحرّيّات في النظام الديمقراطي الرأسمالي

ولنبدأ بالنظام الديمقراطي الرأسمالي، هذا النظام الذي أطاح بلون مِن الظلم في الحياة الاقتصاديّة، وبالحكم الدكتاتوري في الحياة السياسيّة، وبجمود الكنيسة وما إليها في الحياة الفكريّة، وهيّأ مقاليد الحكم والنفوذ لفئة حاكمة جديدة حلَّت محلّ السابقين، وقامت بنفس دورهم الاجتماعي في أسلوب جديد.

وقد قامت الديمقراطيّة الرأسماليّة على: 1- الإيمان بالفرد إيمانًا لا حدّ له، 2- وبأنَّ مصالحه الخاصّة بنفسها تكفل- بصورة طبيعيّة- مصلحة المجتمع في مختلف الميادين، 3- وأنَّ فكرة الدولة إنَّما تستهدف حمايةَ الأفراد ومصالحَهم الخاصّة، فلا يجوز لها أن تتعدَّى حدود هذا الهدف في نشاطها ومجالات عملها.

*ويتلخّص النظام الديمقراطي الرأسمالي في إعلان الحرّيات الأربع: السياسيّة، والاقتصاديّة، والفكريّة، والشخصيّة، إضافة للحرّيّة الدينيّة التي ترجع إلى بعضها:

1- الحرّية السياسيّة: تجعل لكلّ فرد كلامًا مسموعًا ورأيًا محترمًا في تقرير الحياة العامَّة للأُمّة، مِن وضع خططها ورسم قوانينها وتعيين السلطات القائمة لحمايتها، وذلك لأنَّ النظام الاجتماعي للأمّة والجهاز الحاكم فيها مسألةٌ تتّصل اتّصالًا مباشرًا بحياة كلِّ فرد مِن أفرادها، وتؤثّر تأثيرًا حاسمًا في سعادته أو شقائه، فمِن الطبيعي حينئذٍ، أن يكون لكلِّ فرد حقّ المشاركة في بناء النظام والحكم.

وإذا كانت المسألة الاجتماعيّة (النظام الاجتماعي)- كما قلنا- مسألة حياة أو موت، ومسألة سعادة أو شقاء للمواطنين الذين تسري عليهم القوانين والأنظمة العامَّة، فمِن الطبيعي- أيضًا- أن لا يباح الاضطلاع

بمسؤوليّتها لفرد أو لمجموعة خاصّة مِن الأفراد- مهما كانت الظروف- ما دام لم يوجد الفرد الذي يرتفع في نزاهة قصده ورجاحة عقله على الأهواء والأخطاء.

فلا بُدَّ إذن مِن إعلان المساواة التامَّة في الحقوق السياسيّة بين المواطنين كافةً؛ لأنَّهم يتساوون في تحمُّل نتائج المسألة الاجتماعيّة، والخضوع لمقتضيات السلطات التشريعيّة والتنفيذيّة، وعلى هذا الأساس قام حقّ التصويت ومبدأ الانتخاب العامّ، الذي يضمن انبثاق الجهاز الحاكم بكلّ سلطاته وشُعَبِه، عن أكثرية المواطنين.

2- الحرّيّة الاقتصاديّة: ترتكز على الإيمان بالاقتصاد الحرّ، وتقرّر فتح جميع الأبواب وتهيئة كلّ الميادين أمام المواطن في المجال الاقتصادي، فيباح التملّك للاستهلاك وللإنتاج معًا، وتباح هذه الملكيّة التي يتكوّن منها رأس المال مِن غير حدٍّ وتقييد، وللجميع على حدٍّ سواء فلكلِّ فرد مطلق الحرّية في انتهاج أيّ أُسلوب وسلوك أيّ طريق لكسب الثروة وتضخيمها ومضاعفتها على ضوء مصالحه ومنافعه الشخصيّة.

وفي زعم بعض المدافعين عن هذه الحرّيّة الاقتصاديّة:

أ- أنَّ قوانين الاقتصاد السياسي، التي تجري على أُصول عامَّة بصورة طبيعيّة، كفيلة بسعادة المجتمع وحفظ التوازن الاقتصادي فيه، فالقوانين الطبيعيّة للاقتصاد تتدخّل- مثلًا- في حفظ المستوى الطبيعي للثمن، بصورة تكاد أن تكون آلِيّة؛ وذلك أنَّ الثمن إذا ارتفع عن حدوده الطبيعيّة العادلة انخفض الطلب بحكم القانون الطبيعي الذي يحكم بأنَّ ارتفاع الثمن يؤثّر في انخفاض الطلب، وانخفاض الطلب بدوره يقوم بتخفيض الثمن تحقيقًا لقانون طبيعي آخر، ولا يتركه حتّى ينخفض به (بالثَمَن) إلى مستواه السابق، ويزول الشذوذ بذلك.

ب- وأنَّ المصلحة الشخصيّة، التي هي الحافظ القوي والهدف الحقيقي للفرد في عمله ونشاطه، هي خير ضمان للمصلحة الاجتماعيّة العامَّة، فالمصلحة الشخصيّة تفرض على الفرد- دائمًا- التفكير في كيفية زيادة الإنتاج وتحسينه، مع تقليل مصارفه ونفقاته؛ وذلك يحقّق مصلحة المجتمع في نفس الوقت الذي يعتبر مسألة خاصّة بالفرد أيضًا.

جـ - وأنَّ التنافس الذي يقوم في السوق الحرّة، نتيجةً لتساوي المُنتجِين والمتّجرين في حقّهم مِن الحرّيّة الاقتصاديّة، يكفي وحدَه لتحقيق روح العدل والإنصاف في شتّى الاتفاقات والمعاملات، فالتنافس يقتضي-

بصورة طبيعية- تحديد أثمان البضائع وأُجور العمال والمستخدمين بشكل عادل لا ظلم فيه ولا إجحاف؛ لأنَّ كلَّ بائع أو منتج يخشى مِن رفع أثمان بضائعه أو تخفيض أُجور عمّاله، بسبب منافسة الآخرين له مِن البائعين والمنْتجِين.

3- والحرّيّة الفكريّة: تَعني أن يعيش الناس أحرارًا في عقائدهم وأفكارهم، يفكّرون حسب ما يتراءى لهم ويحلو لعقولهم، ويعتقدون ما يصل إليه اجتهادُهم، أو ما تُوحِيه إليهم مشتهياتُهم وأهواؤهم، بدون عائق مِن السلطة، فالدولة لا تسلب هذه الحرّية عن فرد ولا تمنعه عن ممارسة حقّه فيها والإعلان عن أفكاره ومعتقداته والدفاع عن وجهات نظره واجتهاده.

4- والحرّية الشخصيّة: تعبّر عن تحرُّر الإنسان في سلوكِه الخاصّ مِن مختلف ألوان الضغط والتحديد، فهو يملك إرادتَه وتطويرَها وفقًا لرغباته الخاصّة، مهما نجم عن استعمالِه لسيطرتِه هذه على سلوكه الخاصّ مِن مضاعفات ونتائج، ما لم تصطدم بسيطرة الآخرين على سلوكِهم، فالحدّ النهائي الذي تقف عنده الحرّية الشخصية لكلّ فرد هو حرّيّة الآخرين، فما لم يمسّها الفرد بسوء فلا جناح عليه أن يكيّف حياته باللون الذي يحلو له ويتّبع مختلف العادات والتقاليد والشعائر والطقوس التي يستذوقها، لأنَّ ذلك مسألة خاصّة تتّصل بكيانه وحاضره ومستقبله وما دام يملك هذا الكيان، فهو قادر على التصرّف فيه كما يشاء.

5- الحرّيّة الدينيّة: وليست الحرّيّة الدينيّة- في رأي الرأسماليّة التي تنادي بها- إلّا تعبيرًا؛ أ- عن الحرّيّة الفكريّة في جانبها العقائدي، ب- وعن الحرّيّة الشخصيّة في الجانب العملي الذي يتّصل بالشعائر والسلوك.

ويُستخلَص مِن هذا العرض: أنَّ الخطّ الفكري العريض لهذا النظام- كما ألمحنا إليه- هو: أنَّ مصالح المجتمع بمصالح الأفراد، فالفرد هو القاعدة التي يجب أن يرتكز عليها النظام الاجتماعي، والدولة الصالحة هي الجهاز الذي يُسخَّر لخدمة الفرد وحسابه وهي الأداة القويّة لحفظ مصالح الفرد وحمايتها.

هذه هي الديمقراطيّة الرأسماليّة في ركائزها الأساسيّة التي قامت مِن أجلها جملة مِن الثورات، وجاهد في سبيلها كثير مِن الشعوب والأُمم، في ظلّ قادة كانوا حين يعبّرون عن هذا النظام الجديد ويعِدون الشعوب بمحاسنه، يصفون الجنّة في نعيمها وسعادتها، وما تحفل به مِن انطلاق

وهناء وكرامة وثراء، وقد أُجريت عليها بعد ذلك عدّة مِن التعديلات، غير أنَّها لم تمسّ جوهرها بالصميم، بل بقيت محتفظةً بأهمّ ركائزها وأُسسها.

المطلب الثاني: تأسيس الرأسماليّة على المادّيّة الساذجة

ومِن الواضح أنَّ هذا النظام الاجتماعي نظامٌ مادّيٌّ خالص، أُخذ فيه الإنسان منفصلًا عن مبدئه وآخرته، محدودًا بالجانب النفعي مِن حياته المادّيّة، وافتُرِض على هذا الشكل، ولكن هذا النظام في نفس الوقت الذي كان مشبعًا بالروح المادّيّة الطاغية فإنَّه لم يُبنَ على فلسفة مادّيّة للحياة، ولا على دراسة مفصّلة لها، فالحياة في الجوّ الاجتماعي لهذا النظام فُصِلَت عن كلّ علاقة خارجة عن حدود المادّة والمنفعة، ولكن لم يُهيَّأ لإقامة هذا النظام فهمٌ فلسفيٌّ كامل لعمليّة الفصل هذه، ولا أعني بذلك، أنَّ العالم لم يكن فيه مدارس للفلسفة المادّيّة وأنصار لها، بل كان فيه إقبال على النزعة المادّيّة:

1- تأثّرًا بالعقليّة التجريبيّة التي شاعت منذ بداية الانقلاب الصناعي: فإنَّ التجربة اكتسبت أهميّة كُبرى في الميدان العلمي، ووفِّقت توفيقًا- لم يكن في الحسّبان- إلى الكشف عن حقائق كثيرة، وإزاحة الستار عن أسرار مدهشة، أتاحت للإنسانيّة أن تستثمر تلك الأسرار والحقائق في حياتها العمليّة، وهذا التوفيق، الذي حصلت عليه التجربة، أشادَ لها قدسيّةً في العقليّة العامَّة، وجعل الناس ينصرفون عن الأفكار العقليّة، وعن كلِّ الحقائق التي لا تظهر في ميدان الحسِّ والتجربة، حتّى صار الحَسُّ التجريبي في عقيدة كثير مِن التجْريبيين الأساسَ الوحيد لجميع المعارف والعلوم، وسوف نوضّح في هذا الكتاب، أنَّ التجربة بنفسها تعتمد على الفكر العقلي، وأنَّ الأساس الأوّل للعلوم والمعارف هو العقل الذي يُدرك حقائق لا يقع عليها الحَسّ كما يُدرك الحقائق المحسوسة.

2- وتأثّرًا بروح الشكّ والتَّبَلْبُل الفكري الذي أحدثَه انقلاب الرأي في طائفة مِن الأفكار كانت تُعَدُّ مِن أوضح الحقائق وأكثرها صحّة: فإنَّ جملة مِن العقائد العامَّة كانت في درجة عالية مِن الوضوح والبداهة في النظر العامّ، مع أنَّها لم تكن قائمةً على أساس مِن منطق عقلي أو دليل فلسفي، كالإيمان بأنَّ الأرض مركز العالم، فلمّا انهارت هذه العقائد في ظلّ التجارب الصحيحة، تزعزع الإيمان العامّ، وسيطرت موجة مِن

الشكّ على كثير مِن الأذهان، فبُعِثت السفسطة اليونانيّة مِن جديد متأثّرة بروح الشكّ، كما تأثّرت في العهد اليوناني بروح الشكّ الذي تولَّد مِن تناقض المذاهب الفلسفيّة وشدّة الجدل بها.

3- وتأثّرًا بروح التمرّدِ والسُّخْطِ (السَّخَطِ) على الدين المزعوم: الذي كان يجمِّد الأفكار والعقول، ويتملّق للظلم والجبروت، وينتصر للفساد الاجتماعي في كلِّ معركة يخوضها مع الضعفاء والمضطَهَدين، فإنَّ الكنيسة لعبت دورًا هامًا في استغلال الدين استغلالًا شنيعًا، وجعْلِ اسمِه أداةَ مآربِها وأغراضِها، وخَنْقِ الأنفاس العلميّة والاجتماعيّة، وأقامت محاكِمَ التفتيش، وأعْطَت لها الصلاحيّات الواسعة للتصرّف في المقدَّرات، حتّى تولّدَ عن ذلك كلِّه التبرّم بالدين والسُّخط عليه؛ لأنَّ الجريمة ارتُكِبَت باسمه، مع أنَّ الدينَ في واقعه المصفّى وجوهره الصحيح لا يقلّ عن أُولئك الساخطين والمتبرّمين ضيقًا بتلك الجريمة، واستفظاعًا لدوافعها ونتائجها.

فهذه العوامل الثلاثة ساعدت على بعث الماديّة في كثير مِن العقليّات الغربيّة.

المبحث الثالث

افتقار الرأسماليّة للفهم الفلسفي والارتباط بالمطلق والقيم الأخلاقيّة

المطلب الأوّل: افتقار الرأسماليّة للفهم الفلسفيّ للحياة

كلّ ما ذكرناه عن الرأسماليّة واتّجاهها المادّي صحيح، ولكنَّ النظام الرأسمالي لم يركّز على فَهْمٍ فلسفيٍّ (واقعيٍّ) مادّيٍّ للحياة، وهذا هو التناقض والعجز، فإنَّ المسألة الإجتماعيّة للحياة تتّصل بواقع الحياة، ولا تتبلْوَر في شَكْلٍ صحيح إلّا إذا أُقيمت على قاعدة مركزيّة تشرح الحياة وواقعَها وحدودَها، والنظامُ الرَّأسُماليُّ يفقد هذه القاعدة (الفلسفيّة الواقعيّة)، فهو ينطوي على خِداع وتضليل أو على عجلةٍ وقلّةِ أناة، حينَ تُجَمّد المسألة الواقعيّة للحياة وتُدرَس المسألة الاجتماعيّة منفصلة عنها، مع أنَّ قوامَ الميزان الفكري للنظام (الاجتماعي) يكون: أ- بتحديد نظرته

منذ البداية إلى واقع الحياة (التي تموّن المجتمع بالمادّة الاجتماعيّة، وهي: العلاقات المتبادلة بين الناس)، ب-وطريقة فهمه لها، جـ- واكتشاف أسرارها وقِيَمِها.

المطلب الثاني: فصل الرأسماليّة للنظام الاجتماعي عن الإيمان بالله

الواضح جدًا: أ- إنَّ الإنسان في هذا الكوكب إن كان مِن صنع قوّةٍ مدبّرَةٍ مُهَيْمِنةٍ، عالِمة بأسرارِه وخفاياه، بظواهرِه ودقائِقِه، قائمة على تنظيمه وتوجيهه، فمِن الطبيعي أن يخضعَ في توجيهِه وتكييفِ حياتِه لتلك القوّة الخالِقة؛ لأنَّها أبصر بأمرِه، وأعلم بواقعِه، وأنزه قصدًا، وأشدّ اعتدالًا منه.

ب - وإنَّ هذه الحياة المحدودة إن كانت بداية الشوط لحياة خالدة، تنبثق عنها وتتلوّن بطابعها، وتتوقّف موازينها على مدى اعتدال الحياة الأُولى ونزاهتها، فمِن الطبيعي أن تنظّم الحياة الحاضرة بما هي بداية الشوط لحياة لا فناء فيها، وتقام على أُسس القِيَم المعنويّة والماديّة معًا.

إذن فمسألة الإيمان بالله وانبثاق الحياة عنه ليست مسألةً فكريّة خالصة لا علاقة لها بالحياة، لتُفصَل عن مجالات الحياة ويشرّع لها طرائقها ودساتيرها مع إغفال تلك المسألة وفصلها، بل هي مسألة تتّصل بالعقل والقلب والحياة جميعًا.

والدليلُ، على ماديّة الرأسماليّة وتَبنّيها عدم اتصال الحياة والنظام الاجتماعي بمسألة الإيمان بالله، يُستَفاد أيضًا مِن الديمقراطيّة الرأسماليّة نفسها: حيث إنَّ الفكرة فيها تُقدَّم على أساس الإيمان بعدم وجود شخصيّة أو مجموعة مِن الأفراد بَلَغَت مِن العصمة، في قَصْدِها وَمَيْلِها وفي رأيها واجتهادها، إلى الدرجة التي تُبيح إيكال المسألة الاجتماعيّة إليها والتعويل في إقامة حياة صالحة للأُمّة عليها، وهذا الأساس بنفسه لا موضعَ ولا معنىً له إلّا بإحدى حيثيتين: 1- إذا أُقيم على فلسفة ماديّة خالصة، لا تعترف بإمكان انبثاق النظام إلّا عن عقل بشري محدود، وهذا يعني أنَّ النظام الرأسمالي مادّي بكلِّ ما للّفظ مِن معنىً، لكنَّه قد استبطن الماديّة ولم يجرؤ على الإعلان عن ربطه بها وارتكازه عليها.

2- وإمّا أن يكون الرأسمالي جاهلًا بمدى الربط الطبيعي بين المسألة الواقعيّة للحياة ومسألتها الاجتماعيّة، فلم يتصوّر أو لم يستحضر أن الخالق المدبّر العالم المحيط الحكيم هو المدبّر للخلق والواضع للنظام الاجتماعي المهيمن المتّقن وقوانينه المتكاملة التي فيها صيانة للفرد والمجتمع في الدنيا والفوز والفلاح للحياة الخالدة في الآخرة، فأنكر الرأسمالي النبوّة والرسالة السماويّة مِن الأصل أو أنَّه أنكر العصمة الذاتيّة أو المكتسبة للأنبياء والأولياء فنفى كلّيًّا وجود شخصيّة أو مجموعة مِن الأفراد بَلَغَت أو تبلغ مِن العصمة في قَصْدِها وَمَيْلِها وفي رأيها واجتهادها، إلى الدرجة التي تُبيح إيكال المسألة الاجتماعيّة إليها والتعويل في إقامة حياة صالحة للأُمّة عليها، وبهذا يكون قد تبنّى المادّيّة عمليًّا.

والمتحصّل: إنَّ النظام الرأسمالي يفقد النظريّة الفلسفيّة الواقعيّة للحياة التي لا بُدَّ لكلِّ نظام اجتماعي أن يرتكز عليها، وأنَّ الرأسماليّة نظام مادّي، وإن لم يكن مقامًا على فلسفة مادّيّة واضحة الخطوط.

المطلب الثالث: إقصاء الرأسماليّة للأخلاق

إنَّ المادّيّة التي تربّى وزخَرَ وتزيّنَ النظام الرأسمالي بروحها، قد أدّت إلى إقصاء الأخلاق مِن الحساب، فلم يُلحَظ لها وجودٌ في ذلك النظام، أو بالأحرى تبدّلت مفاهيمُها ومقاييسها، وأُعلِنَت المصلحةُ الشخصيّة كهدف أعلى، والحرّيات جميعًا كوسيلة لتحقيق تلك المصلحة فنشأ عن ذلك أكثر ما ضجَّ به العالم الحديث مِن محن وكوارث، ومآسي ومصائب.

الرأسمالي يدافع: وقد يدافع أنصار الديمقراطيّة الرأسماليّة عن وجهة نظرها في الفرد ومصالحه الشخصيّة، قائلين: إنَّ الهدف الشخصي بنفسه يحقّق المصلحة الاجتماعيّة، وإنَّ النتائج التي تُحقّقُها الأخلاق بقيمها الروحيّة تَتَحَقَّق في المجتمع الديمقراطي الرأسمالي، لكن لا عن طريق الأخلاق، بل عن طريق الدوافعِ الخاصّة وخدمتِها، فإنَّ الإنسان حين يقوم بخدمة اجتماعيّة يحقّق بذلك مصلحةً شخصيّة أيضًا؛ باعتباره جزءًا للمجتمع الذي سعى في سبيله، وحين ينقذ حياة شخص تعرَّضت

للخطر فقد أفاد نفسه أيضًا؛ لأنَّ حياة الشخص سوف تقوم بخدمة للهيئة الاجتماعيّة، فيعود على المُنقِذِ نصيبٌ منها، وإذن، فالدافع الشخصي والحِسّ النفعي يكفيان لتأمين المصالح الاجتماعيّة وضمانِها، ما دامت تَرجِعُ بالتحليل إلى مصالح خاصّة ومنافع فرديّة.

دفاع باطل: وهذا الدفاع أقرب إلى الخيال الواسع منه إلى الاستدلال فتصوّر بنفسك أنَّ المقياس العملي في الحياة لكلِّ فرد في الأُمّة إذا كان هو تحقيق منافعه ومصالحه الخاصّة، على أوسع نطاق وأبعد مدى، وكانت الدولة تُوفِّرُ للفرد حرّياتِه وتقدِّسُه بغير تحفّظ ولا تحديد، فما هو وضع العمل الاجتماعي مِن قاموس هؤلاء الأفراد؟!! وكيف يمكن أن يكون اتّصال المصلحة الاجتماعيّة بالفرد كافيًا لتوجيه الأفراد نحو الأعمال التي تدعو إليها القيم الخُلُقيّة؟!! مع أنَّ كثيرًا مِن تلك الأعمال لا تعود على الفرد بشيء مِن النفع، وإذا اتّفق أن كان فيها شيء مِن النفع باعتباره فردًا مِن المجتمع، فكثيرًا ما يُزاحَم هذا النفع الضئيل- الذي لا يُدْرِكه الإنسان إلّا في نظرة تحليليّة- بفوات منافع عاجلة أو مصالح فرديّة تجد في الحرّيات ضمانًا لتحقيقها، فيطيح الفرد في سبيلها بكلّ برنامج الخُلُق والضمير الروحي، هذا إذا كان مؤمنًا بمنظومة أخلاقيّة ويخضع لرقابة الضمير الحيّ، فكيف إذن إذا كان ماديًّا خاليًا مِن أيِّ مبدأ أخلاقي ولا يخضع لأيِّ ضميرٍ مراقبٍ ضابطٍ لتصرّفاته وسلوكه؟!!

المبحث الرابع

المآسي الناجمة عن الرأسماليّة

المطلب الأوّل: تَسبُّبُ النظام الرأسمالي بمآسي اجتماعيّة

وإذا أردنا أن نستعرض الحلقات المتسلسلة مِن المآسي الاجتماعيّة التي انبثقت عن هذا النظام المرتَجَل- لا على أساس فلسفيٍّ مدروس- فسوف يضيق بذلك المجال المحدود لهذا البحث؛ ولذا نلمّح إليها:

الحلقة1: الحرّيّة السياسيّة تُنتِج الاستهتار بالكرامة الإنسانيّة: فأوّل تلك الحلقات، تحكُّم الأكثريّة في الأقلّيّة ومصالحِها ومسائلِها الحيويّة؛ فإنَّ الحرّيّة السياسيّة كانت تعني: [أنَّ وضعَ النظام والقوانين وتمشيتَها مِن حقّ الأكثريّة]، ولنتصوّر أنَّ الفئة التي تمثِّل الأكثريّة في الأُمّة مَلكَت زِمامَ الحكم والتشريع، وهي تحمل العقليّة الديمقراطيّة الرأسماليّة، وهي عقليّة ماديّة خالصة في اتّجاهِها ونزعاتها وأهدافها وأهوائها، فماذا يكون مصير الفئة الأُخرى؟!! أو ماذا ترتقب للأقلّيّة مِن حياة في ظلّ قوانين تُشرَّع لحساب الأكثريّة ولحفظِ مصالحها؟!! وهل يكون الأمرُ غريبًا حينئذٍ، فيما لو شَرَّعت الأكثريّة القوانين على ضوء مصالحها خاصّة، وأهملت مصالح الأقلّيّة، واتّجهت إلى تحقيق رغباتها اتّجاهًا مجحفًا بحقوق الآخرين؟!! فَمَن الذي يحفظ لهذه الأقلّيّة كيانها الحيوي ويذبُّ عن وجهِها الظُّلَمَ، ما دامت المصلحة الشخصيّة هي مسألة كلّ فرد، وما دامت الأكثريّة لا تعرف للقيم الروحيّة والمعنويّة مفهومًا في عقليّتها الاجتماعيّة؟!!

بطبيعة الحال، أنَّ التحكّم سوف يبقى في ظلّ النظام كما كان في السابق، وأنَّ مظاهر الاستغلال والاستهتار بحقوق الآخرين ومصالحهم ستُحفَظ في الجوّ الاجتماعي لهذا النظام كحالها في الأجواء الاجتماعية القديمة، وغاية ما في الموضوع مِن فرق: أنَّ الاستهتار بالكرامة الإنسانية كان مِن قِبَل أفراد بأُمّة، وفي ظلّ النظام الرأسمالي أصبح الاستهتار مِن قِبَل الفئات التي تمثِّل الأكثريّات بالنسبة إلى الأقلّيات التي تشكّل بمجموعها عددًا هائلًا مِن البشر!!!

الحلقة2: الحرّيّة الاقتصاديّة تُنتِج ثراء فاحشًا وأكثريّة مسحوقة: وليت الأمر وقف عند هذا الحدّ، إذًا لكانت المأساة هيّنة، ولكان المسرح يحتفل بالضَّحْكات أكثر ممّا يَعرِضُ مِن دموع، بل إنَّ الأمر تفاقم واشتدّ حين بَرَزَت المسألة الاقتصاديّة مِن هذا النظام بعد ذلك، فَقُرِّرَت الحرّيّة الاقتصاديّة على النحو الذي عرضناه سابقًا، وأجازَت مخْتَلِفَ أساليب الثراء وألوانِه، مهما كان فاحشًا ومهما كان شاذًّا في طريقته وأسبابه، وضَمِنت تحقيق ما أعلنت عنه، في الوقت الذي كان العالم يحتفل بانقلاب صناعي كبير، والعلم يتمخَّض عن ولادة الآلة التي قَلَبَت وَجْهَ الصناعة، وكَسَحَت الصناعات اليدويّة ونحوها، فانكشف الميدان عن ثراء فاحش مِن جانب الأقلّية مِن أفراد الأُمّة، ممّن أتيحَت لهم الفرص بسبب وسائل الإنتاج الحديث، وزوَّدتهم الحرّيات الرأسماليّة غير المحدودة بضمانات كافية لاستثمارها واستغلالها إلى أبعد حدٍّ، والقضاء

بها على كثير مِن فئات الأُمّة التي اكتسحت الآلة البخاريّة صناعتها، وزعزعت حياتها، ولم تجد سبيلًا للصمود في وجه التيّار، ما دام أرباب الصناعات الحديثة مُسَلّحين بالحرّيّة الاقتصاديّة وبحقوق الحرّيات المقدَّسة كلّها!!!

وهكذا خلا الميدان إلّا مِن تلك الصفوة مِن أرباب الصناعة والإنتاج، وتضاءلت الفئة الوسطى، واقتربت إلى المستوى العامّ المنخفض، وصارت هذه الأكثريّةُ المحطَّمةُ تحت رحمةِ تلك الصفوة التي لا تفكّر ولا تحسب إلّا على الطريقة الديمقراطيّة الرأسماليّة، ومِن الطبيعي حينئذٍ أن لا تمدُّ يد العطف والمعونة إلى هؤلاء لتنتشلَهم مِن الهوَّة وتشركَهم في مغانمها الضخمة، ولماذا تفعل ذلك؟!! ما دام المقياس الخُلُقي هو المنفعة واللذّة، وما دامت الدولة تضمن لها مطلق الحرّية فيما تعمل، وما دام النظام الديمقراطي الرأسمالي يضيق بالفلسفة المعنويّة للحياة ومفاهيمها الخاصّة.

فالمسألة-إذًا- يجب أن تُدرَس بالطريقة التي يوحي بها هذا النظام، وهي أن يَستَغلَّ هؤلاء الكبراء حاجة الأكثريّة إليهم، ومقوّماتِهم المعيشيّة، فيفرض على القادرين العملُ في ميادينهم ومصانعهم في مدّة لا يمكن الزيادة عليها، وبأثمان لا تفي إلّا بالحياة الضروريّة لهم هذا هو منطق المنفعة الخالص الذي كان مِن الطبيعي أن يسلكوه، وتنقسم الأُمّة بسبب ذلك إلى فئة في قمّة الثراء، وأكثريّة في المهوى السحيق.

الحلقة3: الحريّة الاقتصاديّة تسحَق الحقوق السياسيّة وتجعلها خيالًا: وهنا يتبلور الحقّ السياسي للأُمّة مِن جديد بشكل آخر فالمساواة في الحقوق السياسيّة بين أفراد المواطنين وإن لم تمح مِن سجلّ النظام، غير أنَّها لم تعد بعد هذه الزعازع إلّا خيالًا وتفكيرًا خالصًا؛ فإنَّ الحرّيّة الاقتصاديّة حين تسجِّل ما عرضناه مِن نتائج، تنتهي إلى الانقسام الفظيع الذي مرّ في العرض، وتكون فئة الكُبَراء الأثرياء الرأسمال هي المسيطرة على الموقف والماسكة بالزمام، وتُقهَر الحرّيّة السياسيّة أمامها.

الحلقة4: الرأسماليّة تُنتِج دكتاتوريّة الأثرياء الأقليّة: إنَّ الفئة الرأسماليّة بحكم مركزها الاقتصادي مِن المجتمع، وقدرتها على استعمال جميع وسائل الدعاية، وتمكُّنِها مِن شراء الأنصار والأعوان، تُهَيمِن على مقاليد الحكم في الأُمّة، وتتسلّم السلطة لتسخيرها في مصالحها والسهر على مآربها، ويصبح التشريع والنظام الاجتماعي

خاضعًا لسيطرة رأس المال، بعد أن كان المفروض في المفاهيم الديمقراطيّة أنَّه مِن حقّ الأُمّة جمعاء وهكذا تعود الديمقراطيّة الرأسماليّة في نهاية المطاف حُكمًا تستأثر به الأقلية، وسلطانًا يحمي به عدّة مِن الأفراد كيانهم على حساب الآخرين، بالعقليّة النفعيّة التي يستوحونها مِن الثقافة الديمقراطيّة الرأسماليّة.

الحلقة5: عملاق المادّة الرأسمالي يقود الحروب ويستعمر الشعوب ويستعبِدَها.

المطلب الثاني: تسويغ الرأسماليّة لنفسها الغزو وصبّ الويلات

ونصل هنا إلى أفظع حلقات المأساة التي يمثّلها هذا النظام؛ فإنّ هؤلاء السادة الذين وضع النظامُ الديمقراطي الرأسمالي في أيديهم كلَّ نفوذ، وزوَّدهم بكلِّ قوّةٍ وطاقة، سوف يمدّون أنظارهم- بوحي مِن عقلية هذا النظام- إلى الآفاق، ويشعرون بوحي مِن مصالحهم وأغراضهم أنّهم في حاجة إلى مناطق نفوذ جديدة، وذلك لسببين:

الأوّل: أنَّ وفرة الإنتاج تتوقّف على مدى توفّر المواد الأوّلية وكثرتها، فكلّ مَن يكون حظّه مِن تلك المواد أعظم تكون طاقاته الإنتاجيّة أقوى وأكثر، وهذه المواد منتشرة في بلاد الله العريضة وإذا كان مِن الواجب الحصول عليها، فاللازم السيطرة على البلاد التي تملك المواد، لامتصاصها واستغلالها.

الثاني: أنَّ شِدَّة حركة الإنتاج وقوّتها بدافع مِن الحرص على كثرة الربح مِن ناحية، ومِن ناحية أُخرى انخفاض المستوى المعيشي لكثير مِن المواطنين بدافع مِن الشره المادّيّ للفئة الرأسماليّة، ومغالبتها للعامّة على حقوقها بأساليبها النفعيّة، التي تجعل المواطنين عاجزين عن شراء المنتجات واستهلاكها، كلّ ذلك يجعل كبار المنتجين في حاجة ماسّة إلى أسواق جديدة لبيع المنتجات الفائضة فيها، وإيجاد تلك الأسواق يعني التفكير في بلاد جديدة.

وهكذا تُدرَس المسألة بذهنيّة ماديّة خالصة ومِن الطبيعي لمثل هذه الذهنيّة، (التي لم يرتكز نظامها على القِيَم الروحيّة والخُلُقيّة، ولم يعترف مذهبها الاجتماعي بغاية إلّا إسعاد هذه الحياة المحدودة بمختلف المتع والشهوات)، أن ترى في هذين السببين مبرّرًا ومسوّغًا منطقيًّا للاعتداء على البلاد الآمنة، وانتهاك كرامتِها، والسيطرة على مقدّراتها ومواردها الطبيعية الكبرى، واستغلال ثرواتها لترويج البضائع الفائضة، فكلّ ذلك أمر معقول وجائز في عرف المصالح الفرديّة التي يقوم على أساسها النظام الرأسمالي والاقتصاد الحرّ.

وينطلق مِن هنا عملاق المادّة، يغزو ويحارب، ويقيِّد ويكبّل، ويستعمر ويستثمر؛ إرضاءً للشهوات وإشباعًا للرغبات، فانظر ماذا قاست الإنسانيّة مِن ويلات هذا النظام، باعتباره ماديًّا في روحه وصياغته، وأساليبه وأهدافه، وإن لم يكن مركّزًا على فلسفة محدَّدة تتّفق مع تلك الروح والصياغة، وتنسجم مع هذه الأساليب والأهداف كما ألمعنا إليه؟!!

وقدِّرْ بنفسك نصيب المجتمع الذي يقوم على ركائز هذا النظام ومفاهيمه مِن السعادة والاستقرار، هذا المجتمع الذي ينعدم فيه الإيثار والثقة المتبادلة، والتراحم والتعاطف الحقيقي، وجميع الاتّجاهات الروحيّة الخيِّرة، فيعيش الفرد فيه وهو يشعر بأنّه المسئول عن نفسه وحده، وأنّه في خطر مِن قبل كلّ مصلحة مِن مصالح الآخرين التي قد تصطدم به، فكأنّه يحيا في صراع دائم ومغالبة مستمرّة، لا سلاح له فيها إلّا قواه الخاصّة، ولا هدف له منها إلّا مصالحه الخاصّة.

المبحث الخامس

النظريّة الماركسيّة وتعديلات الشيوعيّة على الاشتراكيّة

المطلب الأوّل: النظريّة الماركسيّة والماديّة الجدليّة

في الاشتراكيّة مذاهب متعدّدة، وأشهرها المذهب الاشتراكي القائم على **النظريّة الماركسيّة والماديّة الجدليّة** التي هي عبارة عن فلسفة خاصّة للحياة، وفهم مادّي لها على طريقة ديالكتيكيّة.

وقد طبّق الماديّون الديالكتيكيون هذه الماديّة الديالكتيكيّة على التأريخ والاجتماع والاقتصاد، فصارت عقيدةً فلسفيّة في شأن العالم، وطريقة لدرس التأريخ والاجتماع، ومذهبًا في الاقتصاد، وخطّة في السياسة.

وبعبارة أُخرى: إنَّها تصوغ الإنسانَ كلَّه في قالب خاصّ، مِن حيث لون تفكيره ووجهة نظره إلى الحياة وطريقتِه العمليّة فيها، ولا ريب في أنَّ الفلسفة الماديّة وكذلك الطريقة الديالكتيكيّة ليستَا مِن بِدَع المذهب الماركسي وابتكاراته، فقد كانت النزعة الماديّة تعيش منذ آلاف السنين في الميدان الفلسفي، سافرةً تارة، ومتواريةً أُخرى وراء السفسطة والإنكار المطلق، كما أنَّ الطريقة الديالكتيكيّة في التفكير عميقة الجذور ببعض خطوطها في التفكير الإنساني، وقد استكملت كلّ خطوطها على يد (**هيجل**) الفيلسوف المثالي المعروف وإنّما جاء (**كارل ماركس**) إلى هذا المنطق وتلك الفلسفة فتبنّاهما، وحاول تطبيقها على جميع ميادين الحياة، فقام بتحقيقين:

التحقيق1: أن فسَّر التأريخ تفسيرًا ماديًّا خالصًا بطريقة ديالكتيكيّة.

التحقيق2: زعم فيه أنَّه اكتشف تناقضات رأس المال والقيمة الفائضة التي يسرقها صاحب المال في عقيدته مِن العامل، وقد شرحنا هذه النظريّات مع دراسة علميّة مفصّلة في كتاب (اقتصادنا).

وأشاد ماركس على أساس هذين التحقيقين إيمانَه بضرورة فناء المجتمع الرأسمالي، وإقامة المجتمع الشيوعي، والمجتمع الاشتراكي الذي اعتبره خطوة للإنسانيّة إلى تطبيق الشيوعيّة تطبيقًا كاملًا.

فالميدان الاجتماعي في هذه الفلسفة عبارة عن ميدان صراع بين المتناقضات، وكلّ وضع اجتماعي يسود ذلك الميدان فهو ظاهرة ماديّة خالصة، منسجمة مع سائر الظواهر والأحوال الماديّة ومتأثّرة بها، غير أنَّه في نفس الوقت يحمل نقيضه في صميمه، وينشب- حينئذٍ- الصراع بين النقائض في محتواه، حتّى تتجمَّع المتناقضات، وتُحدِث تبدّلًا في ذلك الوضع وإنشاءً لوضع جديد، وهكذا يبقى العراكُ قائمًا حتّى تكون الإنسانيّة كلُّها طبقةً واحدةً، وتتمثَّل مصالح كلّ فرد في مصالح تلك

الطبقة الموحّدة في تلك اللحظة يسود الوئام، ويتحقّق السلام، وتزول نهائيًّا جميع الآثار السيّئة للنظام الديمقراطي الرأسمالي؛ لأنَّها إنَّما كانت تتولَّد مِن تعدّد الطبقة في المجتمع، وهذا التعدّد إنَّما نشأ مِن انقسام المجتمع إلى منتج وأجير، وإذًا فلا بُدَّ مِن وضع حدٍّ فاصل لهذا الانقسام، وذلك بإلغاء الملكيّة.

وتختلف هنا الشيوعيّة عن الاشتراكيّة في الخطوط الاقتصاديّة الرئيسيّة، وذلك لأنَّ الاقتصاد الشيوعي يرتكز على:

أ- تأميم الملكيّة الفرديّة: أي إلغاء المِلْكيّة الخاصّة ومحوها محوًا تامًّا مِن المجتمع، وتمليك الثروة كلّها للمجموع، وتسليمها إلى الدولة باعتبارها الوكيل الشرعي عن المجتمع في إدارتها واستثمارها لخير المجموع، واعتقاد المذهب الشيوعي بضرورة هذا التأميم المطلق إنّما كان ردّ الفعل الطبيعي لمضاعفات المِلْكيّة الخاصّة في النظام الديمقراطي الرأسمالي، وقد بُرِّر هذا التأميم بأنَّ المقصود منه؛ إلغاء الطبقة الرأسماليّة وتوحيد الشعب في طبقة واحدة، ليُختم بذلك الصراع، ويُسدّ على الفرد الطريق إلى استغلال شتّى الوسائل والأساليب لتضخيم ثروته إشباعًا لجشَعِه واندفاعًا وراء المصلحة الشخصيّة بدافع الأثَرَة والأنانيَّة وحُبّ النَّفس.

ب- على توزيع السلع المُنتَجة على حسب الحاجات الاستهلاكيّة للأفراد، ويتلخّص في النصّ الآتي: **[مِن كلٍّ حسب قدرته، ولِكُلٍّ حسب حاجتِه]**، وذلك أنَّ كلَّ فرد له حاجات طبيعيّة لا يمكنه الحياة بدون توفيرها، فهو يدفع للمجتمع كلَّ جُهدِه، فيدفع له المجتمع متطلّباتِ حياتِه، ويقوم بمعيشته.

جـ- على منهاج اقتصادي ترسمه الدولة، وتوفّق فيه بين حاجة المجموع والإنتاج: في كمّيته وتنويعه وتحديده، لئَلّا يُمنى المجتمع بنفس الأدواء والأزمات التي حصلت في المجتمع الرأسمالي حينما أطلق الحرّيات بغير تحديد.

المطلب الثاني: تعديلات الشيوعيّة على الاشتراكيّة

إنَّ أقطاب الشيوعيّة الذين نَادَوْا بهذا النظام لم يستطيعوا أن يطبّقوه بخطوطه كلِّها حين قبضوا على مقاليد الحكم، واعتقدوا أنَّه لا بُدَّ لتطبيقه مِن تطوير الإنسانيّة في أفكارها ودوافعها ونزعاتها، زاعمين أنَّ الإنسان سوف يجيء عليه اليوم الذي تموت في نفسه الدوافع الشخصيّة

والعقليّة والفرديّة، وتحيا فيه العقليّة الجماعيّة والنوازع الجماعيّة، فلا يفكّر إلّا في المصلحة الاجتماعيّة، ولا يندفع إلّا في سبيلها، **ولأجل** ذلك كان مِن الضروري، في عرف هذا المذهب الاجتماعي، إقامة نظام اشتراكي قبل ذلك، ليتخلّص فيه الإنسان مِن طبيعته الحاضرة، ويكتسب الطبيعة المستَعِدّة للنظام الشيوعي.

وهذا النظام الاشتراكي أُجرِيَت فيه تعديلات مهمّة على الجانبين الاقتصادي والسياسي مِن الشيوعيّة:

أ- تعديل الاقتصاد الشيوعي:

1- تعديل الخطّ الأوّل مِن خطوط الاقتصاد الشيوعي، وهو [تأميم وإلغاء الملكيّة الفرديّة]، قد بُدِّل إلى حلٍّ وسط، وهو [تأميم الصناعات الثقيلة والتجارة الخارجيّة والتجارات الداخليّة الكبيرة]، ووضعها جميعًا تحت الانحصار الحكومي، وبكلمة أُخرى: [إلغاء رأس المال الكبير مع إطلاق الصناعات والتجارات البسيطة وتركها للأفراد]، وذلك لأنَّ الخطّ العريض في الاقتصاد الشيوعي اصطدم بواقع الطبيعة الإنسانيّة الذي أشرنا إليه، حيث أخذ الأفراد يتقاعسون عن القيام بوظائفهم والنشاط في عملهم ويتهرَّبون مِن واجباتهم الاجتماعيّة، وذلك: أ- لأنَّ المفروض تأمين النظام (نظام الحكم، الحكومة، السلطة القائمة) لمعيشتهم وسدِّ حاجاتهم، ب- كما أنَّ المفروض فيه عدم تحقيق العمل والجهد، مهما كان شديدًا، لأيّ مكاسب وأرباح وأثمان أكثر ممّا يعطيهم النظام لتأمين معيشتهم وسدّ حاجاتهم، بل هم يحصلون على هذا حتى مع بذل أبسط الأعمال وباقل جهد أو بلا جهد!!! فَعَلَامَ إذن يجهد الفرد ويكدح ويجدُّ ما دامت النتيجة في حسابه هي النتيجة في حالي الخمول والنشاط؟!! ولماذا يندفع إلى توفير السعادة لغيره وشراء راحة الآخرين بعَرَقِه ودموعِه وعصارةِ حياتِه وطاقاتِه، ما دام لا يؤمن بقيمة مِن قيم الحياة، إلّا القيمة المادّيّة الخالصة؟!! فاضطرّ زعماء هذا المذهب إلى تجميد تأميم الملكيّة المطلق.

2- تعديل الخطّ الثاني مِن خطوط الاقتصاد الشيوعي أيضًا، وهو توزيع السلع المُنتَجة على حسب الحاجات الاستهلاكيّة للأفراد، ويتلخّص في النصّ الآتي: **[مِن كلٍّ حسب قدرته، ولِكُلٍّ حسب حاجتِه]**، فقد بُدِّلَ ذلك بجعل فوارق بين الأُجور، لدفع الأعمال إلى النشاط والتكامل في العمل، معتذرين بأنَّها فوارق مؤقّتة سوف تزول حينما يُقضى على العقليّة الرأسماليّة ويَنشَأ الإنسان إنشاءً جديدًا، وهم لأجل ذلك يَجْرُون التغييرات المستمرّة على طرائقهم الاقتصاديّة وأساليبهم الاشتراكيّة لتدارك فشل

كلّ طريقة بطريقة جديدة، ولم يوفّقوا حتّى الآن للتخلّص مِن جميع الركائز الأساسيّة في الاقتصاد الرأسمالي، فلم تُلْغَ- مثلًا- القروض الربويّة نهائيًّا، مع أنَّها في الواقع أساس الفساد الاجتماعي في الاقتصاد الرأسمالي.

ولا يعني هذا كلّه أنَّ أولئك الزعماء مقصّرون، أو أنَّهم غيرُ جادّين في مذهبِهم وغيرُ مخلصين لعقيدتهم، وإنَّما يعني: أنّهم اصطدموا بالواقع حين أرادوا التطبيق، فوجدوا الطريق مليئًا بالمعاكسات والمناقضات التي تضعها الطبيعة الإنسانيّة أمام الطريقة الانقلابيّة للإصلاح الاجتماعي الذي كانوا يبشّرون به، ففرض عليه الواقع التراجعَ آملين أن تتحقّق المعجزة في وقت قريب أو بعيد.

ب- تعديل السياسة الشيوعيّة: وأمّا مِن الناحية السياسيّة، فالشيوعيّة تستهدف في نهاية شوطها الطويل إلى محو الدولة مِن المجتمع حين تتحقّق المعجزة، وتعمّ العقليّة الجماعيّة كلَّ البشر، فلا يفكّر الجميع إلّا في المصلحة المادّيّة للمجموع، وأمَّا قبل ذلك، ما دامت المعجزة غير محقّقة وما دام البشر غير موحَّدين في طبقة ومادام المجتمع ينقسم إلى قوى رأسماليّة وعمّاليّة، فاللازم أن يكون الحكم عمّاليًّا خالصًا، فهو [**حكم ديمقراطيٌّ في حدود دائرة العمّال، ودكتاتوريٌّ بالنسبة إلى العموم**]، وقد علّلوا ذلك بأنَّ الدكتاتوريّة العمّاليّة في الحكم ضروريّة في كلِّ المراحل التي تطويها الإنسانيّة بالعقليّة الفرديّة؛ وذلك حمايةً لمصالح الطبقة العاملة وخنقًا لأنفاس الرأسماليّة ومنعًا لها عن البروز إلى الميدان مِن جديد.

والواقع: أنَّ هذا المذهب الذي تمثَّل في الاشتراكيّة الماركسيّة، ثمّ في الشيوعيّة الماركسيّة، يمتاز على النظام الديمقراطي الرأسمالي بأنَّه يرتكز على فلسفة مادّيّة معيّنة، تتبنّى فَهْمًا خاصًّا للحياة، لا يَعترف لها بأيٍّ مِن المثُل والقيم المعنويّة، ويعلِّلها تعليلًا لا موضعَ فيه لخالقٍ فوق حدود الطبيعة، ولا لجزاء مرتَقَب وراء حدود الحياة المادّيّة المحدودة، وهذا على عكس الديمقراطيّة الرأسماليّة؛ فإنّها وإن كانت نظامًا مادّيًّا ولكنَّها لم تُبنَ على أساسٍ فلسفيٍّ محدَّد.

فالربط الصحيح بين المسألة الواقعيّة للحياة والمسألة الاجتماعيّة آمنت به الشيوعيّة المادّيّة، ولم تؤمن به الديمقراطيّة الرأسماليّة أو لم تحاوِل إيضاحَه، وبهذا كان المذهب الشيوعي حقيقًا بالدرسِ الفلسفي وامتحانِه عن طريق اختبار الفلسَفة التي ركّزَ عليها وانبثق عنها، فإنَّ الحكمَ على

كلّ نظام يتوقّف على مدى نجاح مفاهيمه الفلسفيّة في تصوير الحياة وإدراكها.

المبحث السادس

إفناء الشيوعيّة للفرد ومضاعفات نظامها الخطيرة

المطلب الأوّل: التصادم والتصارع بين الفرد والمجتمع

ومِن السهل أن ندرك في أوّل نظرة نلقيها على النظام الشيوعي المخفَّف أو الكامل، أنَّ طابعَه العامّ هو إفناءُ الفرد في المجتمع، وجعلُه آلةً مسخَّرةً لتحقيق الموازين العامَّة التي يفترضها النظام الشيوعي، فهو على النقيض تمامًا مِن النظام الرأسمالي الحرّ الذي يجعل المجتمع للفرد ويسخّره لمصالحه، فكأنَّه قد قُدِّر للشخصيّة الفرديّة والشخصيّة الاجتماعيّة- في عرف هذين النظامين- أن تتصادما وتتصارعا فكانت الشخصيّة الفرديّة هي الفائزة في أحَدِ النظامين (وهو الرأسمالي) الذي أقام تشريعه على أساس الفرد ومنافعه الذاتيّة، فمني المجتمع بالمآسي الاقتصاديّة التي تزعزع كيانه وتشوّه الحياة في جميع شُعَبِها، وكانت الشخصيّة الاجتماعيّة هي الفائزة في النظام الآخر (النظام الشيوعي) الذي جاء يتدارك أخطاء النظام السابق، فساند المجتمع، وحكم على الشخصيّة الفرديّة بالاضمحلال والفناء، فأُصيب الأفراد بمِحَنٍ قاسيةٍ قَضَت على حرّيتهم ووجودهم الخاصّ، وحقوقِهِم الطبيعيّة في الاختيار والتفكير.

المطلب الثاني: مضاعفات النظام الشيوعيّ الخطيرة

والواقع: أنَّ النظام الشيوعي وإن عالج جملة مِن أدواء الرأسماليّة الحرّة بمَحْوِه للملكيّة الفرديّة، لكنَّه علاج ناقص وله مضاعفات خطيرة جسيمة:

1- مضاعفات خطيرة جسيمة: إنّ العلاج الذي قامت به الشيوعيّة على الرأسماليّة له مضاعفات طبيعيّة جسيمة جدّا تجعل ثمن العلاج باهظًا، وطريقة تنفيذه شاقّة على النفس لا يمكن سلوكُها إلّا إذا فشِلَت سائر الطرق والأساليب، فإنّ مِن شأن العلاج القضاء على حرّيات الأفراد لإقامة الملكيّة الشيوعيّة مقام الملكيّات الخاصّة؛ وذلك لأنَّ هذا التحويل الاجتماعي الهائل على خلاف الطبيعة الإنسانيّة العامّة إلى حدّ الآن على الأقلّ- كما يعترف بذلك زعماؤه- باعتبار أنَّ الإنسان المادّي لا يزال يفكّر تفكيرًا ذاتيًّا ويحسبُ مصالحَه مِن منظاره الفردي المحدود.

ووضعُ تصميم جديد للمجتمع يذوب فيه الأفراد نهائيًّا ويقضي على الدوافع الذاتية قضاءً تامًّا موضعَ التنفيذِ، يتطلّبُ قوّةً حازمة تمسك زمام المجتمع بيدٍ حديديّة، وتحبس كلّ صوتٍ يعلو فيه، وتخنق كلّ نَفَسٍ يتردّد في أوساطه، وتحتكر جميعَ وسائل الدعاية والنشر، وتضرب على الأُمّة نطاقًا لا يجوز أن تتعدّاه بحال، وتعاقب على التهمة والظنّة؛ لئلّا يفلت الزمام مِن يدها فجأة، وهذا أمر طبيعيٌّ في كلّ نظامٍ يراد فرضه على الأُمّة قبل أن تنضج فيها عقليةُ ذلك النظام وتعمَّ روحيّتُه.

نعم، لو أخذ الإنسان المادّي يفكّر تفكيرًا اجتماعيًّا، ويعقل مصالحه بعقليّة جماعيّة، وذابت مِن نفسه جميع العواطف الخاصّة والأهواء الذاتيّة والانبعاثات النفسيّة، لأمكن أن يقوم نظام يذوب فيه الأفراد ولا يبقى في الميدان إلّا العملاق الاجتماعي الكبير، ولكن تحقيق ذلك في الإنسان المادّيّ الذي لا يؤمن إلّا بحياة محدودة، ولا يعرف معنىً لها إلّا اللذّة المادّيّة، يحتاج إلى معجزة تخلق الجنّة في الدنيا وتنزل بها مِن السماء إلى الأرض، والشيوعيّون يَعِدونَنا بهذه الجنّة، وينتظرون ذلك اليوم الذي يقضي فيه المَعملُ على طبيعة الإنسان ويخلقُه مِن جديد إنسانًا مثاليًّا في أفكاره وأعماله، وإن لم يكن يؤمن بذرّة مِن القيم المثاليّة والأخلاقيّة، ولو تحقّقت هذه المعجزة فلنا معهم، حينئذٍ، كلام.

وأمّا الآن فَوَضْعُ التصميم الاجتماعي الذي يَرُومونَه يستدعي: أ- حبس الأفراد في حدود فكرة هذا التصميم، ب- وتأمين تنفيذه بقيام الفئة

المؤمنة به على حمايته، جـ- والاحتياط له بِكَبْتِ الطبيعة الإنسانيّة والعواطف النفسيّة ومنعِها عن الانطلاق بكلِّ أُسلوب مِن الأساليب.

والفرد في ظلّ هذا النظام وإن كسب تأمينًا كاملًا وضمانًا اجتماعيًّا لحياته وحاجاته، لأنَّ الثروة الجماعيّة تمدُّه بكلِّ ذلك في وقت الحاجة، ولكن أليس مِن الأحسن بحال هذا الفرد أن يظفر بهذا التأمين دون أن يخسر استنشاق نسيم الحرّية المهذّبة، ويضطرّ إلى إذابة شَخْصِه في النار الحارقة للطبيعة الإنسانيّة، وإغراق نَفسِه في البحر الاجتماعيّ المتلاطم؟!!

وكيف يمكن أن يطمع بالحرّية- في ميدان مِن الميادين- إنسان حُرِمَ مِن الحرّيّة في معيشته، ورُبِطت حياته الغذائيّة ربطًا كاملًا بهيئة معيّنة، مع أنَّ الحرّية الاقتصاديّة والمعيشيّة هي أساس الحرّيات جميعًا؟

ويعتذر عن ذلك المعتذرون، فيتساءلون: ماذا يصنع الإنسان بالحرّية والاستمتاع بحقّ النقد والإعلان عن آرائه، وهو يرزح تحت عبءٍ اجتماعيّ فظيع؟!! وماذا يجديه أن يناقش ويعترض، وهو أحوج إلى التغذية الصحيحة والحياة المكفولة منه إلى الاحتجاج والضجيج الذي تنتجه له الحرّية؟!!

وهؤلاء المتسائلون لم يكونوا ينظرون إلّا إلى الديمقراطيّة الرأسماليّة، كأنَّها القضيّة الاجتماعيّة الوحيدة التي تنافس قضيّتهم في الميدان، فانتقصوا مِن قيمة الكرامة الفرديّة وحقوقها، لأنَّهم (أي الشيوعيين والمتسائلين) رأوا فيها خطرًا على التيّار الاجتماعيّ العامّ، ولكن مِن حقّ الإنسانيّة أن لا تضحّي بشيء مِن مقوّماتها وحقوقها ما دامت غير مضطرّة إلى ذلك، وإنَّها إنَّما وقفت موقف التخيير بين كرامة هي مِن الحقّ المعنويّ للإنسانيّة، وبين حاجة هي مِن الحقّ المادّيّ لها، لأنَّها عجزت عن إيجاد نظام يجمع بين الناحيتين، ويوفَّق إلى حلّ المشكلتين المعنويّة والمادّيّة.

أ- إنَّ إنسانًا يعتصر الآخرون طاقاتِه، ولا يطمئنُّ إلى حياة طيّبة، وأجر عادل، وتأمين في أوقات الحاجة، لهو إنسان قد حُرِمَ مِن التمتّع بالحياة، وحيل بينه وبين الحياة الهادئة المستقرّة.

ب- كما أنَّ إنسانًا يعيش مهدَّدًا في كلّ لحظة، مُحاسَبًا على كلّ حركة، ومُعرَّضًا للاعتقال بدون محاكمة، وللسجن والنفي والقتل لأدنى بادرة، لهو إنسان مروَّع مرعوب، يسلبه الخوف حلاوة العيش، وينغّص الرعب عليه ملاذّ الحياة.

جـ- والإنسان الثالث المطمئنّ إلى معيشته، الواثق بكرامته وسلامته، هو حلم الإنسانيّة العذب فكيف يتحقّق هذا الحلم؟ ومتى يصبح حقيقة واقعة؟

2- العلاج الشيوعي ناقص: مِن ناحية أُخرى فإنّ العلاج الشيوعي للمشكلة الاجتماعيّة ناقصٌ لا يضمن القضاء على الفساد الاجتماعي كلّه؛ لأنَّه لم يحالفه الصواب في تشخيص الداء وتعيين النقطة التي انطلق منها الشرّ حتّى اكتسح العالم في ظلّ الأنظمة الرأسماليّة، فبقيت تلك النقطة مُحافِظةً على موضعها مِن الحياة الاجتماعيّة في المذهب الشيوعي، وبهذا لم تظفر الإنسانيّة بالحلّ الحاسم لمشكلتها الكبرى، ولم تحصل على الدواء الذي يطبّب أدواءها، ويستأصل أعراضَها الخبيثة.

فمضافًا إلى ما أشرنا إليه مِن مضاعفات فالعلاج الشيوعي وإن كان تتمثّل فيه عواطف ومشاعر إنسانيّة أثارها الطغيان الاجتماعيّ العامّ، فأهاب بجملة مِن المفكّرين إلى الحلّ الجديد، غير أنَّهم لم يضعوا أيديهم على سبب الفساد ليقضوا عليه، وإنَّما قضوا على شيء آخر: أ- فلم يُوفَّقوا في العلاج، ب- ولم ينجحوا في التطبيب.

إنَّ مبدأ الملكيّة الخاصّة ليس هو الذي نشأت عنه آثام الرأسماليّة المطلقة التي زعزعت سعادة العالم وهناءَه: (أ)- فلا هو الذي يفرض تعطيل الملايين مِن الأعمال في سبيل استثمار آلة جديدة تقضي على صناعاتهم، كما حدث في فجر الانقلاب الصناعي، (ب)- ولا هو الذي يفرض لتحكّم في أُجور الأجير وجهوده بلا حساب، (جـ)- ولا هو الذي يفرض على الرأسماليّ أن يتلف كمّيات كبيرة مِن منتوجاته، تحفّظًا على ثمن السلعة وتفضيلًا للتبذير على توفير حاجات الفقراء بها، (د)- ولا هو الذي يدعوه إلى جعل ثروتِه رأسَ مالٍ كاسب يضاعفه بالربا وامتصاص جهود المَدينين بلا إنتاج ولا عمل، (هـ)- ولا هو الذي يدفعه إلى شراء جميع البضائع الاستهلاكيّة مِن الأسواق ليحتكرَها ويرفع بذلك مِن أثمانها، (و)- ولا هو الذي يفرض عليه فتح أسواق جديدة وإنْ انتُهكت بذلك حرّيات الأُمم وحقوقها وضاعت كرامتُها وحرّيتُها.

كلّ هذه المآسي المروعة لم تنشأ مِن الملكيّة الخاصّة، وإنَّما هي وليدة المصلحة المادّيّة الشخصيّة التي جُعِلت مقياسًا للحياة في النظام الرأسمالي والمبرّرَ المطلق لجميع التصرّفات والمعاملات، فالمجتمع حين تقام أسسه على هذا المقياس الفردي والمبرِّر الذاتي، لا يمكن أن يُنتظَر منه غير ما وقع، فإنَّ مِن طبيعة هذا المقياس تنبثق تلك اللعنات والويلات على الإنسانيّة كلّها، لا مِن مبدأ الملكيّة الخاصّة، فلو أُبْدِل

المقياس ووضعت للحياة غاية جديدة مهذّبة تنسجم مع طبيعة الإنسان، لتحقَّق بذلك العلاج الحقيقي للمشكلة الإنسانيّة الكبرى.

المبحث السابع

تعليل الرأسماليّة للمشكلة الاجتماعيّة

المطلب الأوّل: تساؤلٌ عن مقياس الرأسماليّة

ولأجل أن نصل إلى الحلقة الأُولى في تعليل المشكلة الاجتماعيّة، علينا أن نتساءل عن تلك المصلحة المادّيّة الخاصّة التي أقامها النظام الرأسمالي مقياسًا ومبرّرًا وهدفًا وغايةً؟ نتساءل: ما هي الفكرة التي صحَّحَت هذا المقياس في الذهنيّة الديمقراطيّة الرأسماليّة وأوْحَت به؟ فإنَّ تلك الفكرة هي الأساس الحقيقيّ للبلاء الاجتماعي وفشل الديمقراطيّة الرأسماليّة في تحقيق سعادة الإنسان وتوفير كرامته، وإذا استطعنا أن نقضي على تلك الفكرة: أ- فقد وضَعْنا حدًّا فاصلًا لكلّ المؤامرات على الرفاه الاجتماعي والالتواءات على حقوق المجتمع وحرّيته الصحيحة، ب- ووفّقنا إلى استثمار الملكيّة الخاصّة لخير الإنسانيّة ورقيّها وتقدّمها في المجالات الصناعيّة وميادين الإنتاج، **فما هي تلك الفكرة؟**

المطلب الثاني: بناء الغرب للرأسماليّة على التفسير المادّيّ

إنَّ تلك الفكرة تتلخّص في **[التفسير المادّيّ المحدود للحياة]** الذي أشادَ عليه الغرب صرح الرأسماليّة الجبّار؛ فإنَّ كلَّ فرد في المجتمع: أ- إذا آمن بأنَّ ميدانه الوحيد في هذا الوجود العظيم هو: حياته المادّية الخاصّة، ب- وآمن- أيضًا- بحرّيته في التصرّف بهذه الحياة واستثمارها، جـ- وأنَّه لا يمكن أن يكسب مِن هذه الحياة غاية إلّا اللذّة التي توفِّرها له المادّة، د- وأضافَ الفردُ هذه العقائد المادّية إلى [حبّ الذات] الذي هو مِن صميم طبيعته، هـ- فسوف يسلك السبيل الذي سلكه الرأسماليّون وينفِّذ أساليبهم كاملة، ما لم تحرِمْه قوّة قاهرة مِن حريّته وتسدّ عليه السبيل.

وحبّ الذات هو الغريزة التي لا نعرف غريزة أعمّ منها وأقدم، فكلّ الغرائز فروع هذه الغريزة وشُعَبِها بما فيها غريزة المعيشة، فإنَّ حبَّ الإنسان ذاته [الذي يعني: حبّه للذّة والسعادة لنفسه، وبغضه للألم والشقاء لذاته] هو الذي يدفع الإنسان إلى كسب معيشتِه وتوفير حاجياتِه الغذائيّة والمادّيّة، ولذا قد يضع حدًّا لحياته بالانتحار إذا وجد أنَّ تحمُّل ألم الموت أسهل عليه مِن تحمُّل الآلام التي تزخر بها حياتُه.

المبحث الثامن

الغريزة وتسلسل المفاهيم المادّيّة في الرأسماليّة

المطلب الأوّل: حبّ الذات حبّ اللذّة وبغض الألم

فالواقع الطبيعي الحقيقي- إذن- الذي يكمن وراء الحياة الإنسانيّة كلّها ويوجّهها بأصابعه، هو **حبّ الذات**، الذي نعبّر عنه بـ[**حبّ اللذّة وبغض الألم**]، ولا يمكن تكليف الإنسان أن يتحمّل مختارًا مرارة الألم دون شيء مِن اللذّة، في سبيل أن يلتذّ الآخرون ويتنعّموا، إلّا إذا سُلِبَتْ مِنه إنسانيّته، وأُعطي طبيعة جديدة لا تتعشّق اللذّة ولا تكره الألم.

وحتّى الألوان الرائعة مِن الإيثار التي نشاهدها في الإنسان ونسمع بها عن تأريخه، تخضع في الحقيقة- أيضًا- لتلك القوّة المحرّكة الرئيسيّة، [غريزة حبّ الذات]، فالإنسان قد يُؤثِر ولدَه أو صديقَه على نفسه، وقد يضحّي في سبيل بعض المُثُل والقِيَم، ولكنّه لن يَقدِمَ على شيء مِن هذه البطولات ما لم يحسّ فيها بلذّة خاصّة ومنفعة، تفوق الخسارة التي تنجم عن إيثاره لولده وصديقه أو تضحيته في سبيل مثل مِن المُثُل التي يؤمن بها.

وهكذا يمكننا أن نفسّر سلوك الإنسان بصورة عامَّة في مجالات الأنانيّة والإيثار على حدٍّ سواء، ففي الإنسان استعدادات كثيرة للالتذاذ بأشياء متنوّعة: **أ- مادّية** كالالتذاذ بالطعام والشراب، وألوان المتعة الجنسيّة وما إليها مِن اللذائذ المادّية، أو **ب- معنوية** كالالتذاذ الخُلُقي والعاطفي بقيم خُلُقيّة أو أليف روحيٍّ أو عقيدة معيّنة، حين يجد الإنسان أنَّ تلك القيم أو ذلك الأليف أو هذه العقيدة جزءٌ مِن كيانه الخاصّ.

وهذه الاستعدادات، التي تهيّئ الإنسان للالتذاذ بتلك المتع المتنوّعة: (1)- تختلف في درجاتها عند الأشخاص (2)- وتتفاوت في مدى فعليّتها، باختلاف ظروف الإنسان وعوامل الطبيعة والتربية التي تؤثّر فيه، فبينما نجد أنَّ بعض تلك الاستعدادات تنضج عند الإنسان بصورة طبيعيّة كاستعداده للالتذاذ الجنسي مثلًا، فإنّنا نجد أنَّ ألوانًا أُخرى منها قد لا تظهر في حياة الإنسان وتظلّ تنتظر عوامل التربية التي تساعد على نضجها وتفتّحها.

وغريزة حبّ الذات مِن وراء هذه الاستعدادات جميعًا تحدّد سلوك الإنسان وفقًا لمدى نضج تلك الاستعدادات، فهي (أي حبّ الذات): أ- تدفع إنسانًا إلى الاستئثار بطعام على آخر وهو جائع؛ لأنَّ استعداد هذا الإنسان للالتذاذ (بالقيم الخُلُقيّة والعاطفيّة الذي يدفعه إلى الإيثار) كان كامنًا ولم تتح له عوامل التربية المساعدة على تركيزه وتنميته، ب- وهي (أي حبّ الذات) نفسها تدفع إنسانًا آخر لإيثار الغير بالطعام على نفسه؛ لأنَّ هذا الإنسان قد ظفر بلون مِن التربية رسّخت ونَمَّت عنده القيم

الخُلُقيّة والعاطفيّة التي تدفعه إلى الإيثار، فأصبح يَلْتَذّ بالقيم الخُلُقيّة والعاطفيّة ويضحّي بسائر لذّاته في سبيلها.

المطلب الثاني: تسلسل المفاهيم المادّيّة في عقليّة الرأسماليّة

متى أردنا أن نغيّر مِن سلوك الإنسان شيئًا، وَجَب علينا أن نغيّر مِن مفهوم اللذّة والمَنفَعَة عنده، ونُدخِل السلوك المقترح ضمن الإطار العامّ لغريزة حبّ الذات: (1)- فإذا كانت غريزة حبّ الذات بهذه المكانة مِن دنيا الإنسان، (2)- وكانت الذات في نظر الإنسان عبارة عن طاقة مادّيّة محدودة، (3)- وكانت اللذّة عبارة عمّا تهيّئه المادّة مِن مُتَع ومسرّات، (4)- فمِن الطبيعي أن يشعر الإنسان: أ- بأنَّ مجال كسبه محدودة، ب- وأنَّ شوطَه قصير، جـ- وأنَّ غايتَه في هذا الشوط أن يحصلَ على مقدار مِن اللذّة المادّيّة، د- وطريق ذلك ينحصر بطبيعة الحال في عصب الحياة المادّيّة، وهو المال، الذي يفتح أمام الإنسان السبيل إلى تحقيق كلّ أغراضه وشهواته.

وهذا هو التسلسل الطبيعي في المفاهيم المادّيّة الذي يؤدّي إلى عقليّة رأسماليّة كاملة.

المبحث التاسع

نقص العلاج الشيوعي ونجاع العلاج الإسلامي

المطلب الأوّل: نقص العلاج الشيوعي للمشكلة الاجتماعيّة

أفَتَرى أنَّ المشكلة تُحلّ حلًا حاسمًا إذا رفضنا مبدأ الملكيّة الخاصّة وأبقَيْنا تلك المفاهيم المادّيّة عن الحياة، كما حاول أولئك المفكّرون الشّيوعيّون؟!! وهل يمكن أن ينجو المجتمع مِن مأساة تلك المفاهيم بالقضاء على الملكيّة الخاصّة فقط، ويحصل على ضمان لسعادته

واستقراره؟!! مع أنَّ ضمان سعادته واستقراره يتوقّف إلى حدٍّ بعيد على ضمان عدم انحراف المسؤولين عن مناهجهم وأهدافهم الإصلاحيّة في ميدان العمل والتنفيذ، والمفروض في هؤلاء المسؤولين أنَّهم يعتنقون نفس المفاهيم المادّيّة الخالصة عن الحياة التي قامت عليها الرأسماليّة، وإنَّما الفرق: أنَّ هذه المفاهيم أفرغوها في قوالب فلسفيّة جديدة، ومِن الفرض المعقول (الذي يتّفق في كثير مِن الأحايين): أن تقف المصلحة الخاصّة في وجه مصلحة المجموع، وأن يكون الفرد بين خسارة وألم يتحمّلها لحساب الآخرين وبين ربح ولذّة يتمتّع بهما على حسابهم، فماذا تقدّر للأُمّة وحقوقها وللمذهب وأهدافه مِن ضمان في مثل هذه اللحظات الخطيرة التي تمرّ على الحاكمين؟!!

والمصلحة الذاتيّة لا تتمثّل فقط في الملكية الفرديّة ليقضى على هذا الفرض الذي افترضناه بإلغاء مبدأ الملكيّة الخاصّة، بل هي تتمثّل في أساليب وتتلوّن بألوان شتّى؛ ودليل ذلك ما أخذ يكشف عنه زعماء الشيوعيّة اليوم مِن خيانات الحاكمين السابقين، والتوائهم على ما يتبنّون مِن أهداف حتى وصل الحال إلى الانهيار التام للنظام الشيوعي بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفتّته إلى دول اتّجهت بمجموعها إلى النظام الرأسمالي.

مِن الواضح أنَّ الثروة التي تسيطر عليها الفئة الرأسماليّة في ظلّ الاقتصاد المطلق والحرّيات الفردية، وتتصرّف فيها بعقليّتها المادّيّة في النظام الرأسمالي فإنّها تُسلَّم (عند تأميم الدولة لجميع الثروات وإلغاء الملكيّة الخاصّة) إلى نفس جهاز الدولة المكوّن مِن جماعة تسيطر عليهم نفس المفاهيم المادّية عن الحياة، والتي تفرض عليهم تقديم المصالح الشخصيّة بحكم غريزة حبّ الذات، وهي تأبى أن يتنازل الإنسان عن لذّة ومصلحة بلا عِوَض!!!

وما دامت المصلحة المادّيّة هي القوّة المسيطرة بحكم مفاهيم الحياة المادّية، فسوف تُستأنف مِن جديد ميادين للصراع والتنافس، وسوف يُعرَّض المجتمع لأشكال مِن الخطر والاستغلال!!! فالخطر على الإنسانيّة يكمن كلّه في تلك المفاهيم المادّيّة، فما ينبثق عنها مِن مقاييس للأهداف والأعمال وتوحيد الثروات الرأسماليّة- الصغيرة أو الكبيرة- في ثروة كبرى يُسلَّم أمرها للدولة مِن دون تطوير جديد للذهنيّة الإنسانيّة، لا يدفع ذلك الخطر بل يجعل مِن الأُمّة جميعًا عمّال شركة واحدة ويربط حياتهم وكرامتهم بأقطاب تلك الشركة وأصحابها.

نعم، إنَّ هذه الشركة الشيوعيّة تختلف عن الشركة الرأسماليّة في أنَّ أصحاب تلك الشركة الرأسماليّة هم الذين يملكون أرباحها ويصرفونها في أهوائهم الخاصّة، وأمّا أصحاب هذه الشركة فهم لا يملكون شيئًا مِن ذلك في مفروض النظام، غير أنَّ ميادين المصلحة الشخصيّة لا تزال مفتوحة، والفهم المادّي للحياة- الذي يجعل مِن تلك المصلحة هدفًا ومبرّرًا- لا يزال قائمًا، فنرجع إلى نفس المشكلة وهذا ما حدث فعلًا في النظام الشيوعي في الاتحاد السوفيتي المتفكك وفي النظام الشيوعي الصيني الحالي، فلا خلاص إلّا بالتنازل عن المفاهيم المادّيّة والاعتراف ببطلانها وتطوير ما يصلح للتطوير على طبق الاعتقاد والإيمان بأنَّ حياة الإنسان منبثقة عن مبدأ مطلق الكمال عالم حكيم مسيطر قاهر يسنّ الشرائع والقوانين الروحيّة والأخلاقيّة يثيب ويعاقب على أساسها، حيث يكون مِن المعقول والممكن في ظلّ هذا النظام الأنيق أن نتصوّر سلوك الأفراد في الإيثار والتضحية والتنازل عن المكتسبات واللذّات لحساب الآخرين فيحصل فيه التوازن المحسوب الدقيق بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع.

المطلب الثاني: علاج النظام الإسلامي للمشكلة الاجتماعيّة

العالم أمامه سبيلان إلى دفع الخطر وإقامة دعائم المجتمع المستقرّ:

السبيل الأوّل: **تبديل الإنسان غير الإنسان:** أن يبدّل الإنسان غير الإنسان، أو تُخلق فيه طبيعة جديدة تجعله يضحّي بمصالحه الخاصّة ومكاسب حياته المادّية المحدودة في سبيل المجتمع ومصالحه، مع إيمانه بأنَّه لا قِيَم إلّا قِيَم تلك المصالح المادّيّة، ولا مكاسب إلّا مكاسب هذه الحياة المحدودة.

وهذا إنَّما يتمّ إذا انتُزِع حبُّ الذات مِن صميم طبيعة الإنسان، وأُبدل بحبِّ الجماعة، فَيُولَد الإنسان وهو لا يحبّ ذاته إلّا باعتبار كونه جزءًا مِن المجتمع، ولا يلتذّ لسعادته ومصالحه إلّا بما أنَّها تمثّل جانبًا مِن

السعادة العامَّة ومصلحة المجموع؛ فإنَّ غريزة حبّ الجماعة تكون ضامنة- حينئذٍ- للسعي وراء مصالحها وتحقيق متطلَّباتِها بطريقة ميكانيكيّة وأُسلوب آلي!!!

فالسبيل الأوّل هو الذي يحلم أقطاب الشيوعيين بتحقيقه للإنسانيّة في مستقبلها، ويَعِدون العالم بأنَّهم سوف ينشئونها إنشاءً جديدًا، يجعلها تتحرّك ميكانيكيًّا إلى خدمة الجماعة ومصالحها!!! ولأجل أن يتمّ هذا العمل الجبّار يجب أن نوكل قيادة العالم إليهم، كما يُوكَل أمر المريض إلى الجرّاح ويُفوَّض إليه تطبيبه وقطع الأجزاء الفاسدة منه، وتعديل المعوج منها!!! ولا يعلم أحدٌ كم تطول هذه العمليّة الجراحيّة التي تجعل الإنسانيّة تحت مِبضَع جرّاح، وإنَّ استسلام الإنسانيّة لذلك لهو أكبر دليل على مدى الظلم الذي قاسته في النظام الديمقراطي الرأسمالي، الذي خَدَعَها بالحرّيات المزعومة وسلب منها أخيرًا كرامتَها وامتصّ دماءَها ليقدّمَها شرابًا سائغًا للفئة المدلّلة التي يمثّلها الحاكمون.

والفكرة في هذا الرأي القائل بمعالجة المشكلة عن طريق تطوير الإنسانيّة وإنشائها مِن جديد ترتكز على مفهوم الماركسيّة عن حبّ الذات؛ فإنّ الماركسيّة تعتقد أنَّ حبّ الذات ليس ميلًا طبيعيًّا وظاهرة غريزيّة في كيان الإنسان، وإنَّما هو نتيجة للوضع الاجتماعي القائم على أساس الملكيّة الفرديّة، فإنَّ الحالة الاجتماعيّة للملكيّة الخاصّة هي التي تكوّن المحتوى الروحي والداخلي للإنسان وتَخْلُق في الفرد حبّه لمصالحه الخاصّة ومنافعه الفرديّة، فإذا حدثت ثورة في الأُسس التي يقوم عليها الكيان الاجتماعي وحلّت الملكيّة الجماعيّة والاشتراكيّة محلّ الملكيّة الخاصّة، فسوف تنعكس الثورة في كلّ أرجاء المجتمع وفي المحتوى الداخلي للإنسان، فتنقلب مشاعره الفرديّة إلى مشاعر جماعيّة ويتحوّل حبّه لمصالحه ومنافعه الخاصّة إلى حبّ لمنافع الجماعة ومصالحها، وفقًا لـ **[قانون التوافق بين حالة الملكيّة الأساسيّة، ومجموع الظواهر الفوقيّة التي تتكيّف بموجبها]**.

والواقع: أنَّ هذا المفهوم الماركسي لحبِّ الذات، يقدِّر العلاقة بين الواقع الذاتي (غريزة حبّ الذات) وبين الأوضاع الاجتماعيّة بشكل مقلوب، وإلّا فكيف نستطيع أن نؤمن بأنَّ الدافع الذاتي وليد الملكيّة الخاصّة والتناقضات الطبقيّة التي تنجم عنها؟!! فإنَّ الإنسان لو لم يكن يملك سلفًا الدافع الذاتي، لَمَا أوجد هذه التناقضات، ولا فكّر في الملكيّة الخاصّة والاستئثار الفردي!!! ولماذا يستأثر الإنسان بمكاسب النظام،

ويضعها بالشكل الذي يحفظ مصالحه على حساب الآخرين ما دام لا يحسّ بالدافع الذاتي في أعماق نفسه؟!!

فالحقيقة: أنَّ المظاهر الاجتماعيّة للأنانيّة في الحقل الاقتصادي والسياسي لم تكن إلّا نتيجة للدافع الذاتي لغريزة حبّ الذات، فهذا الدافع أعمق منها في كيان الإنسان، فلا يمكن أن يزول وتُقْتَلَع جذورُه بإزالة تلك الآثار؛ فإنَّ عملية كهذه لا تعدو أن تكون استبدالًا لآثار بأُخرى قد تختلف في الشكل والصورة لكنَّها تتّفق معها في الجوهر والحقيقة.

أضف إلى ذلك: أنَّنا لو فسّرنا الدافع الذاتي (غريزة حبّ الذات) تفسيرًا موضوعيًّا- بوصفه انعكاسًا لظواهر الفرديّة في النظام الاجتماعي كظاهرة الملكيّة الخاصّة- كما صنعت الماركسيّة، فلا يعني هذا أنَّ الدافع الذاتي سوف يَفقد رصيدَه الموضوعي وسَبَبَه مِن النظام الاجتماعي بإزالة الملكيّة الخاصّة؛ لأنَّها وإن كانت ظاهرة ذات طابع فردي ولكنَّها ليست هي الوحيدة مِن نوعها، فهناك- مثلًا- ظاهرة الإدارة الخاصّة التي يحتفظ بها حتّى النظام الاشتراكي، فإنَّ النظام الاشتراكي وإن كان يلغي (الملكيّة الخاصّة) لوسائل الإنتاج غير أنَّه لا يلغي (إدارتها الخاصّة) مِن قِبل هيئات الجهاز الحاكم الذي يمارس دكتاتوريّة البروليتاريا (دكتاتوريّة الطبقة العاملة)، ويحتكر الإشراف على جميع وسائل الإنتاج وإدارتِها؛ إذ ليس مِن المعقول أن تدار وسائل الإنتاج في لحظة تأميمها إدارة جماعيّة اشتراكيّة مِن قِبل أفراد المجتمع كافّة، فالنظام الاشتراكي يحتفظ- إذن- بظواهر فرديّة بارزة، ومِن الطبيعي لهذه الظواهر الفرديّة أن تحافظَ على الدافع الذاتي وتعكسَه في المحتوى الداخلي للإنسان باستمرار، كما كانت تصنع ظاهرة الملكيّة الخاصّة.

وهكذا نعرف قيمة السبيل الأوّل لحلّ المشكلة (السبيل الشيوعي) الذي يَعتبِر إلغاء تشريع الملكيّة الخاصّة ومحوها مِن سجلّ القانون كفيلًا وحده بحلّ المشكلة وتطوير الإنسان، حيث أثبتنا أنَّه حلّ ناقص لا يعالج المشكلة مِن أساسها.

السبيل الثاني: تطوير المفهوم المادي للإنسان عن الحياة: السبيل الذي يمكن للعالَم سلوكُه لدرء الخطر عن حاضرِ الإنسانيّة ومستقبلِها هو أن يطوّر المفهوم المادّي للإنسان عن الحياة، وبتطويره تتطوّر طبيعيًّا أهدافها ومقاييسها، وتتحقّق المعجزة ـ حينئذٍ ـ مِن أيسر طريق.

وهذا السبيل الثاني هو الذي سلكه الإسلام، إيمانًا مِنه بأنَّ الحلّ الوحيد للمشكلة هو في تطوير المفهوم المادّي للإنسان عن الحياة، فلم يبتدر

الإسلام إلى مبدأ الملكيّة الخاصّة ليبطلَه وإنَّما غزا المفهوم المادّي عن الحياة ووضع للحياة مفهومًا جديدًا، وأقام على أساس ذلك المفهوم نظامًا لم يجعل فيه الفرد آلة ميكانيكيّة في الجهاز الاجتماعي ولم يجعل المجتمع هيئة قائمة لحساب الفرد، بل وضع لكلٍّ منهما حقوقَه وكَفل للفرد كرامتَه المعنويّة والماديّة معًا، فالإسلام وضع يده على نقطة الداء الحقيقيّة في النظام الاجتماعي للديمقراطيّة وما إليه مِن أنظمة، فمحاها محوًا ينسجم مع الطبيعة الإنسانيّة.

إنَّ نقطة الارتكاز الأساسيّة لِمَا ضجّت به الحياة البشريّة مِن أنواع الشقاء وألوان المآسي هي النظرة الماديّة إلى الحياة، التي نختصرها بعبارة مقتضبة في [1- افتراض حياة الإنسان في الدنيا هي كلّ ما في الحساب وليس بعدها أيُّ شيء، 2- وإقامة المصلحة الشخصيّة مقياسًا لكلّ فعّاليّة ونشاط].

إنَّ الديمقراطيّة الرأسماليّة نظام محكوم عليه بالانهيار والفشل المحقّق في نظر الإسلام، ولكن لا باعتبار ما يزعمه الاقتصاد الشيوعي مِن تناقضات رأس المال بطبيعته وعوامل الفناء التي تحملها الملكيّة الخاصّة في ذاتها، لأنَّ الإسلام يختلف في طريقته المنطقيّة واقتصاده السياسي وفلسفته الاجتماعيّة عن مفاهيمِ هذا الزعْم وطريقتِه الجدلية، كما أوضحنا ذلك في كتاب (**اقتصادنا**)، ويضمن الإسلام وضع الملكية الفرديّة في تصميم اجتماعي خالٍ مِن تلك التناقضات المزعومة، بل إنَّ في عقيدة الإسلام، يكون مردُّ الفشل والوضع الفاجع الذي منيت به الديمقراطيّة الرأسماليّة عائدًا إلى مفاهيمها الماديّة الخالصة التي لا يمكن أن يسعد البشر بنظام يستوحي جوهرَه منها ويستمدّ خطوطَه العامّة مِن روحها وتوجيهها:

أ- فلا بُدَّ إذن مِن مَعِين آخر- غير المفاهيم الماديّة عن الكون- يستقي منه النظام الاجتماعي.

ب- ولا بُدَّ مِن وَعي سياسي صحيح ينبثق عن مفاهيم حقيقية للحياة، ويتبنّى القضيّة الإنسانيّة الكبرى، ويسعى إلى تحقيقها على قاعدة تلك المفاهيم، ويدرس مسائل العالم مِن هذه الزاوية.

جـ- وعند اكتمال هذا الوعي السياسي في العالَم، واكتساحه لكلِّ وعي سياسي آخر، وغزوه لكلِّ مفهوم للحياة لا يندمج بقاعدته الرئيسيّة، يمكن أن يدخل العالَم في حياة جديدة مشرقة بالنور عامرة بالسعادة.

إنَّ هذا الوعي السياسي العميق هو رسالة السلام الحقيقي في العالم، وإنَّ هذه الرسالة المنقِذة لهي رسالة الإسلام الخالدة التي استمدّت نظامها

الاجتماعي- المختلِف عن كلّ ما عرضناه مِن أنظمة- مِن قاعدة فكريّة جديدة للحياة والكون، وقد أوجد الإسلام بتلك القاعدة الفكريّة النظرةَ الصحيحةَ للإنسان إلى حياته: 1- فجعله يؤمن بأنّ حياته منبثقة عن مبدأ مطلق الكمال، 2- وأنَّها إعداد للإنسان إلى عالم لا عناء فيه ولا شقاء، 3- ونصب له مقياسًا خُلُقيًا جديدًا في كلّ خطواته وأدواره، وهو **[رضا الله تعالى]**، فليس كلّ ما تفرضه المصلحة الشخصيّة فهو جائز، وكلّ ما يؤدّي إلى خسارة شخصيّة فهو محرّم وغير مستساغ، بل الهدف الذي رسمه الإسلام للإنسان في حياته هو: الرضا الإلهي.

أ- والمقياس الخُلُقي الذي توزن به جميع الأعمال إنَّما هو: مقدار ما يحصل بها مِن هذا الهدف المقدّس.

ب- والإنسان المستقيم هو: الإنسان الذي يحقّق هذا الهدف.

جـ- والشخصيّة الإسلاميّة الكاملة هي: الشخصيّة التي سارت في شتّى أشواطها على هدي هذا الهدف، وضوء هذا المقياس، وضمن إطاره العامّ.

وليس هذا التحويل في مفاهيم الإنسان الخُلُقية وموازينِه وأغراضِه يعني تغيير الطبيعة الإنسانيّة وإنشاءها إنشاءً جديدًا كما كانت تعني الفكرة الشيوعية!!! فحبّ الذات- أي: حبّ الإنسان لذاته وتحقيق مشتهياتها الخاصّة- طبيعي في الإنسان، ولا نعرف استقراء في ميدان تجريبي أوضح مِن استقراء الإنسانيّة في تأريخها الطويل الذي يبرهن على ذاتيّة حبّ الذات، بل لو لم يكن حبّ الذات طبيعيًّا وذاتيًّا للإنسان لَمَا اندفع الإنسان الأوّل- قبل كلّ تكوينة اجتماعيّة- إلى تحقيق حاجاته ودفع الأخطار عن ذاته والسعي وراء مشتهياته، بالأساليب البدائيّة التي حفظ بها حياته وأبقى وجودَه، نعم لولا حبّ الذات لَمَا اندفَعَ الإنسان الأول إلى تحقيق حاجاته وبالتالي خوض الحياة الاجتماعيّة والاندماج في علاقات مع الآخرين تحقيقًا لتلك الحاجات ودفعًا لتلك الأخطار.

وَلَمّا كان حبّ الذات يحتلّ هذا الموضع مِن طبيعة الإنسان، فأيّ علاج حاسم للمشكلة الإنسانيّة الكبرى يجب أن يقوم على أساس الإيمان بهذه الحقيقة، فينحصر العلاج الصحيح للمشكلة في تطوير المفهوم المادي للإنسان عن الحياة، أمّا العلاج القائم على فكرة تطوير حقيقة حبّ الذات والتغلّب عليها فهو علاج مثالي لا ميدان له في واقع الحياة العملية التي يعيشها الإنسان.

المطلب الثالث: آليّة النظام الإسلامي في علاج المشكلة الاجتماعيّة

1- الربط والتوفيق بين المقياس الفطري (حب الذات) والمقياس الخُلُقي (العدالة وسعادة المجتمع)

يقوم الدين هنا برسالته الكبرى التي لا يمكن أن يضطلع بأعبائها غيرُه، ولا أن تحقِّق أهدافَها البنّاءة وأغراضَها الرشيدة إلّا على أُسسه وقواعده، فيربط بين [المقياس الخُلُقي الذي يضعه للإنسان، وحبّ الذات المتركّز في فطرته]، وبتعبير آخر: إنَّ الدين يوجِّد بين [المقياس الفطري للعمل والحياة، وهو حبّ الذات، والمقياس الخُلُقي والذي على أساسه يوضع ويُقام النظام والعمل والحياة، ليضمن السعادة والرفاه والعدالة].

إنَّ المقياس الفطري [وهو حبّ الذات، يتطلّب مِن الإنسان أن يقدّم مصالحه الذاتيّة على مصالح المجتمع ومقوّمات التماسك فيه]، والمقياس الخُلقي الذي ينبغي أن يحكم ويسود [هو المقياس الذي تتعادل في حسابه المصالح كلُّها، وتتوازن في مفاهيمه القيم الفرديّة والاجتماعيّة].

فكيف يتمّ التوفيق بين المقياسين وتوحيد الميزانين، لتعود الطبيعة الإنسانيّة في الفرد عاملًا مِن عوامل الخير والسعادة للمجموع، بعد أن كانت مثار المأساة والنزعة التي تَتَفنّن في الأنانيّة وأشكالها؟

2- العلاج بمنهجي التفسير الواقعي للحياة وتربية الأخلاق

إنَّ التوفيق والتوحيد بين المقياسين الفطري والخُلُقي، يحصل بعملية يضمنها الدين للبشريّة التائهة، وتتّخذ العمليّةُ منهجين أحدهما يكمّل الآخر:

المنهج الأوّل: التفسير والفِهم الواقعي للحياة: في هذا المنهج يتم تركيز التفسير الواقعي للحياة وإشاعة فِهْمِها في لونها الصحيح كمقدّمة تمهيديّة إلى حياة أُخرويّة، يكسب الإنسان في الحياة الدنيا مِن السعادة على مقدار ما يسعى في حياته المحدودة هذه في سبيل تحصيل رضا الله، فالمقياس الخُلُقي- أو رضا الله تعالى- يضمن المصلحة الشخصيّة في نفس الوقت الذي يحقّق فيه أهدافه الاجتماعيّة الكبرى، فالدين يأخذ بيد الإنسان إلى المشاركة في إقامة المجتمع السعيد والمحافظة على قضايا العدالة فيه التي تحقِّق رضا الله تعالى؛ لأنَّ ذلك يدخل في حساب ربحه الشخصي ما دام كلّ عمل ونشاط في هذا الميدان يُعوَّض عنه بأعظم العوض وأجَلّه.

فمسألة المجتمع هي مسألة الفرد أيضًا في مفاهيم الدين عن الحياة وتفسيرها، ولا يمكن أن يحصل هذا الأُسلوب مِن التوفيق في ظلّ فهم مادّي للحياة؛ فإنَّ الفهم المادّي للحياة يجعل الإنسان بطبيعته لا ينظر إلّا إلى ميدانه الحاضر وحياته المحدودة، على عكس التفسير الواقعي للحياة الذي يقدِّمه الإسلام فإنَّه: أ- يوسّع مِن ميدان الإنسان، ب- ويفرض عليه نظرة أعمق إلى مصالحه ومنافعه، جـ- ويجعل مِن الخسارة العاجلة ربحًا حقيقيًّا في هذه النظرة العميقة، د- ويجعل مِن الأرباح العاجلة خسارة حقيقية في نهاية المطاف، قال الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه:

- (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا)[1]
- (وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ)[2].
- (يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ * فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرّةٍ شَرًّا يَرَهُ)[3].
- (ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَطَئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ

---

(1) سورة فصّلت، الآية٤٦.
(2) سورة غافر، الآية٤٠.
(3) سورة الزلزلة، الآيات٦- ٨.

صَالِحٌ إِنَّ اللهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ * وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِيَجْزِيَهُمُ اللهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ)[4].

هذه بعض الصور الرائعة التي يقدّمها الدين مثلًا على الأُسلوب الأوّل الذي يتّبعه للتوفيق بين المقياسين وتوحيد الميزانين، فيربط بين (الدوافع الذاتية) و(سبل الخير في الحياة)، ويطوّر مِن مصلحة الفرد تطويرًا يجعله يؤمن بأنَّ مصالحه الخاصّة والمصالح الحقيقيّة العامَّة للإنسانيّة- التي يحدّدها الإسلام- مترابطتان، (وللمزيد انظر: اقتصادنا، مبحث: المادّيّة التاريخيّة والمشكلة).

المنهج الثاني: تربية الأخلاق والقِيَم الروحيّة: هذا المنهج يتّخذه الدين للتوفيق بين الدافع الذاتي والقِيَم أو المصالح الاجتماعيّة، وهو التعهّد بتربية أخلاقيّة خاصّة تَعنَى بتغذية الإنسان روحيًّا وتنمية العواطف الإنسانيّة والمشاعر الخُلُقيّة فيه، فإنَّ في طبيعة الإنسان- كما ألمعنا سابقًا- طاقات واستعدادات لميول متنوّعة: أ- بعضها ميول مادّيّة تتفتّح شهواتها بصورة طبيعيّة كشهوات الطعام والشراب والجنس، ب- وبعضها ميول معنويّة تتفتّح وتنمو بالتربية والتعاهد.

ولأجل ذلك كان مِن الطبيعي للإنسان- إذا تُرِك لنفسه- أن تسيطر عليه الميول المادّيّة، لأنَّها تتفتّح بصورة طبيعيّة، وتظلّ الميولُ المعنويّة واستعداداتُها الكامنة في النفس مستترة، والدين باعتباره يؤمِن بقيادة معصومة (النبيّ، الرسول، الإمام) مسدَّدة مِن الله، فهو يوكِل أمر تربية الإنسانيّة وتنمية الميول المعنويّة فيها إلى هذه القيادة وفروعها.

فتنشأ بسبب ذلك مجموعة مِن العواطف والمشاعر النبيلة، ويصبح الإنسان يحبّ القيم الخُلُقيّة والمُثُل التي يربّيه الدين على احترامها، ويستبسل في سبيلها، ويزيح عن طريقها ما يقف أمَامَها مِن مصالحه ومنافعه، وليس معنى ذلك أنَّ حبّ الذات يُمحى مِن الطبيعة الإنسانيّة، بل إنَّ العمل في سبيل تلك القيم والمُثُل يُعتَبَر تنفيذًا كاملًا لإرادة حبّ الذات؛ فإنَّ القيم بسبب التربية الدينيّة تصبح محبوبة للإنسان، ويكون تحقيق المحبوب بنفسه مُعَبِّرًا عن لذّة شخصيّة خاصّة، فتَفْرض طبيعةُ حبّ الذات بذاتها السعْيَ لأجل القيم الخُلُقيّة المحبوبة تحقيقًا لِلَّذّة الخاصّة بذلك،

فهذان هما الطريقان والمنهجان اللذان ينتج عنهما ربط المسألة الخُلُقيّة بالمسألة الفرديّة:

---

(4) سورة التوبة، الآيتان١٢٠- ١٢١.

1- **الفهم المعنوي للحياة**: وهو فهم الحياة على أنَّها تمهيد لحياة أبديّة، ويتلخّص في إعطاء التفسير الواقعي لحياة أبديّة، لا لأجل أن يزهد الإنسان في هذه الحياة، ولا لأجل أن يخنع للظلم ويقرّ على غير العدل، بل لأجل ضبط الإنسان بالمقياس الخُلُقي الصحيح الذي يمدّه ذلك التفسير بالضمان الكافي.

2- **الإحساس الخُلُقي بالحياة**: وهو المشاعر والأحاسيس التي تغذّيها التربية الخُلُقية، ويتلخّص في التربية الخُلُقية التي ينشأ عنها في نفس الإنسان مختلف المشاعر والعواطف التي تضمن إجراء المقياس الخُلُقي بوحي مِن الذات.

فالفهم المعنوي للحياة والتربية الخُلُقيّة للنفس في رسالة الإسلام، هما السببان المجتمعان على معالجة السبب الأعمق للمأساة الإنسانيّة، فـ(الفهم المعنوي للحياة) و(الإحساس الخُلُقي بها)، هما الركيزتان اللتان يقوم على أساسهما المقياس الخُلُقي الجديد الذي يضعه الإسلام للإنسانيّة، وهو: رضا الله تعالى، وإنَّ رضا الله، الذي يُقِيمُهُ الإسلام مقياسًا عامًّا في الحياة، هو الذي يقود السفينة البشريّة إلى ساحل الحقّ والخير والعدالة.

فالميزة الأساسيّة للنظام الإسلامي تتمثّل فيما يرتكز عليه مِن؛ فهم معنوي للحياة وإحساس خُلُقي بها، والخطّ العريض في هذا النظام هو؛ اعتبار الفرد والمجتمع معًا، وتأمين الحياة الفرديّة والاجتماعيّة بشكل متوازن، فليس الفرد هو القاعدة المركزيّة في التشريع والحكم، وليس الكائن الاجتماعي الكبير هو الشيء الوحيد الذي تنظر إليه الدولة وتشرّع لحسابه.

وكلّ نظام اجتماعي لا ينبثق عن ذلك الفهم والإحساس، فهو إمَّا نظام يجري مع الفرد في نزعته الذاتيّة فتتعرّض الحياة الاجتماعيّة لأقسى المضاعفات وأشدّ الأخطار، وإمَّا نظام يحبس في الفرد نزعته ويشلّ فيه طبيعته لوقاية المجتمع ومصالحه، فينشأ الكفاح المرير الدائم بين النظام وتشريعاته، والأفراد ونزعاتهم، بل يتعرّض الوجود الاجتماعي للنظام- دائمًا- للانتكاس على يد مُنشِئه ما دام هؤلاء ذوي نزعات فرديّة أيضًا، وما دامت هذه النزعات تجد لها- بِكَبْتِ النزعات الفردية الأُخرى وَتَسَلّم القيادة الحاسمة- مجالًا واسعًا وميدانًا لا نظير له للانطلاق والاستغلال.

وكلّ فَهْم معنوي للحياة وإحساس خُلُقي بها [لا ينبثق عنهما نظام كامل للحياة يُحسَب فيه لكلّ جزء مِن المجتمع حسابه، وتُعطى لكلّ فرد حرّيته التي هذّبها ذلك الفهم والإحساس، والتي تقوم الدولة بتحديدها في ظروف

الشذوذ عنهما] فهو فَهمٌ خاطئ أو ناقصٌ غيرُ متكامل، أقول: إنَّ كلّ عقيدة لا تلد للإنسانيّة هذا النظام فهي لا تخرج عن كونها تلطيفًا للجوّ وتخفيفًا مِن الويلات، وليست علاجًا محدّدًا تامًّا وقضاءً حاسمًا على أمراض المجتمع ومساوئه.

وإنَّما يُشاد البناء الاجتماعي المتماسك على فَهم معنوي للحياة وإحساس خُلُقي بها، ينبثق عنهما نظام كامل يملأ الحياة بروح هذا الإحساس وجوهر ذلك الفهم، وهذا هو الإسلام في أخصر عبارة وأروعها، فهو: عقيدة معنويّة وخُلُقيّة، ينبثق عنها نظام كامل للإنسانيّة، يرسم لها شوطَها الواضح المحدَّد، ويضع لها هدفًا أعلى في ذلك الشوط، ويعرّفها على مكاسبها منه.

وأمَّا أن يُقضى على الفَهم المعنوي للحياة، ويجرّد الإنسان عن إحساسه الخُلُقي بها، وتُعْتبر المفاهيم الخُلُقيّة أوهامًا خالصة خلقَتْها المصالح الماديّة، وأنّ العامّل الاقتصادي هو الخلّاق لكلّ القيم والمعنويات، وترجى بعد ذلك سعادة للإنسانيّة واستقرّار اجتماعي لها!!! فهذا هو الرجاء الذي لا يتحقّق إلّا إذا تبدّل البشر إلى أجهزة ميكانيكيّة يقدِم على تنظيمها عدّة مِن المهندسين الفنّيين!!!

وليست إقامة الإنسان على قاعدة ذلك الفَهم المعنوي للحياة والإحساس الخُلُقي بها، عملًا شاقًّا وعسيرًا؛ فإنَّ الأديان في تأريخ البشريّة قد قامت بأداء رسالتها الكبيرة في هذا المضمار، وليس لجميع ما يحفل به العالم اليوم مِن مفاهيم معنويّة وأحاسيس خُلُقيّة ومشاعر وعواطف نبيلة، تعليلٌ أوضح وأكثر منطقيّة مِن تعليل ركائزها وأُسسها بالجهود الجبّارة التي قامت بها الأديان لتهذيب الإنسانيّة والدافع الطبيعي في الإنسان وما ينبغي له مِن حياة وعمل.

المبحث العاشر

الوعي الإسلامي الشامل والارتباط بالمطلق

المطلب الأوّل: الوعي الإسلامي الكامل

لقد حَمَل الإسلام المشعل المتفجّر بالنور بعد أن بلغ البشر درجة خاصّة مِن الوعي، فبشّر بالعقيدة المعنويّة والخُلُقيّة على أوسع نطاق وأبعد مدى، ورفع على أساسها راية إنسانيّة، وأقام دولة فكريّة أخذت بزِمام العالم ربعَ قَرن، واستهدفت إلى توحيد البشر كلِّه، وجمعِه على قاعدة فكريّة واحدة ترسم أُسلوبَ الحياة ونظامها، فالدولة الإسلاميّة لها وظيفتان:

الأولى: تربية الإنسان على القاعدة الفكريّة، وطبعه في اتّجاهه وأحاسيسه بطابعها.

الثانية: مراقبته مِن خارج، وإرجاعه إلى القاعدة إذا انحرف عنها عمليًا.

ولذلك فليس الوعي السياسي للإسلام وعيًا للناحية الشَّكليّة مِن الحياة الاجتماعيّة فحسب، بل هو وعي سياسي عميق، مردّه إلى نظرة كلّية كاملة نحو الحياة والكون والاجتماع والسياسة والاقتصاد والأخلاق، فهذه النظرة الشاملة هو الوعي الإسلامي الكامل.

وكلّ وعي سياسي آخر فهو: أ- إمَّا أن يكون وعيًا سياسيًّا سطحيًّا لا ينظر إلى العالم مِن زاوية معيّنة، ولا يقيم مفاهيمه على نقطة ارتكاز خاصّة، ب- أو يكون وعيًا سياسيًّا يدرس العالم مِن زاوية المادّة البحتة، التي تُموِّن البشريّة بالصراع والشَّقاء في مختلف أشكاله وألوانه.

المتحصّل:

أخيرًا، وفي نهاية مطافنا على المذاهب الاجتماعيّة الأربعة (١- النظام الديمقراطي الرأسمالي، ٢- النظام الاشتراكي، ٣- النظام الشيوعي، ٤- النظام الإسلامي)، نخرج بنتيجة، هي: أنَّ المشكلة الأساسيّة التي تتولّد عنها كلّ الشرور الاجتماعيّة وتنبعث منها مختلف ألوان الآثام، لم تُعالَج المعالجةَ الصحيحة التي تحسمُ الداء وتستأصلُه مِن جسم المجتمع البشري في غير المذهب الاجتماعي للإسلام مِن مذاهب.

فلا بُدَّ أن نقف عند المبدأ الإسلامي في فلسفته عن الحياة والكون، وفي فلسفته عن الاجتماع والاقتصاد، وفي تشريعاته ومناهجه؛ لنحصل على المفاهيم الكاملة للوعي الإسلامي والفكر الإسلامي الشامل، مقارنين بينه وبين المبادئ الأُخرى، فيما يقرّر مِن مناهج ويتبنّى مِن عقيدة.

وبطبيعة الحال أنَّ دراستنا لكلّ مبدأ تبدأ بدراسة ما يقوم عليه مِن عقيدة عامَّة عن الحياة والكون وطريقة فهمهما، فمفاهيم كلّ مبدأ عن

الحياة والكون تشكّل البِنْيَة الأساسيّة لكيان ذلك المبدأ، والميزان الأوّل لامتحان المبادئ هو؛ اختبار قواعدها الفكريّة الأساسيّة التي يتوقّف (على مدى إحكامِها وصحّتها) إحكامُ البِنَى الفوقيّة ونجاحُها.

ولأجل ذلك فسوف نخصِّص هذه الحلقة الأُولى مِن (كتابنا) لدراسة البِنْيَة الأُولى التي هي نقطة الانطلاق للمبدأ، وندرس البِنى الفوقيّة في الحلقات الأُخرى إن شاء الله تعالى.

المطلب الثاني: بين فلسفتين (الشيوعيّة المادّيّة والإسلاميّة الواقعيّة الإلهيّة)

1- الرأسماليّة بلا فلسفة ولا عقيدة: النظام الرأسمالي الديمقراطي ليس منبثقًا مِن عقيدة معيّنة عن الحياة والكون، ولا مرتكزًا على فهم كامل لقِيَمها التي تتّصل بالحياة الاجتماعيّة وتؤثّر فيها؛ وهو لهذا ليس مبدأً بالمعنى الدقيق للفظ المبدأ، لأنّ المبدأ عقيدة في الحياة ينبثق عنها نظام للحياة.

2- الشيوعيّة والفلسفة المادّيّة الجدليّة: الاشتراكيّة الماركسيّة والشيوعيّة الماركسيّة، قد وُضِعَتا على قاعدة فكريّة، وهي (الفلسفة المادّيّة الجدليّة).

3- الإسلام والفلسفة الواقعيّة الإلهيّة: يختصّ الإسلام بقاعدة فكريّة عن الحياة لها طريقتها الخاصّة في فهم الحياة وموازينها المعيّنة لها، فهو يُعطي فَهمًا معنويًّا للحياة وإحساسًا خُلُقيًّا بها.

فنحن- إذن- بين فلسفتين لا بُدَّ مِن دراستهما؛ لنتبيّن القاعدة الفكريّة الصحيحة للحياة التي يجب أن نشيد عليها وعينا الاجتماعي السياسي لقضيّة العالم كلّه، ومقياسنا الاجتماعي والسياسي الذي نقيس به قيم الأعمال، ونزن به أحداث الإنسانيّة في مشاكلها الفرديّة والدوليّة.

والعقيدة التي يرتكز عليها المبدأ تحتوي على الطريقة والفكرة، أي على: أ- تحديد طريقة التفكير، ب- وتحديد المفهوم الفلسفي للعالم والحياة.

ولمّا كنّا لا نستهدف في هذا الكتاب الدراسات الفلسفية لذاتها، وإنَّما نريد دراسة القواعد الفكريّة للمبادئ، فسوف نقتصر على درس العنصرين الأساسيين لكلِّ قاعدة فكريّة ينبثق عنها نظام، وهما: طريقة التفكير، والمفهوم الفلسفي للعالم، فهاتان المسألتان هما مدار البحث في

هذا الكتاب ولمّا كان مِن الضروري تحديد الطريقة قبل تكوين المفاهيم، فنبدأ بنظريّة المعرفة التي تحتوي على تحديد معالم التفكير وطريقته وقيمته، ويتلو بعد ذلك درس المفهوم الفلسفي العامّ عن العالم بصورة عامَّة.

ويحسن بالقارئ العزيز أن يعرف قبل البدء أنَّ المستفاد مِن الإسلام بالصميم إنَّما هو الطريقة والمفهوم، أي: أ- الطريقة العقليّة في التفكير، ب- والمفهوم الإلهي للعالم، وأمَّا أساليب الاستدلال وألوان البرهنة على هذا وذاك، فلسنا نضيفها جميعًا إلى الإسلام، وإنّما هي حصيلة دراسات فكريّة لكبار المفكّرين مِن علماء المسلمين وفلاسفتهم.

المحتويات

المقدّمة 4

كلمة المؤلّف..... 10

المبحث الأوّل

المشكلة الاجتماعيّة ومذاهبها..... 13

المطلب الأوّل: مشكلة النظام الاجتماعي 13
المطلب الثاني: اختلاف المذاهب الاجتماعيّة فكريًا 14

المبحث الثاني

الديمقراطيّة الرأسماليّة وطبيعتها المادّيّة..... 16

المطلب الأوّل: الحرّيّات في النظام الديمقراطي الرأسمالي 16
المطلب الثاني: تأسيس الرأسماليّة على المادّيّة الساذجة 19

المبحث الثالث

افتقار الرأسماليّة للفهم الفلسفي والارتباط بالمطلق والقيم الأخلاقيّة..... 21

المطلب الأوّل: افتقار الرأسماليّة للفهم الفلسفيّ للحياة..... 21
المطلب الثاني: فصل الرأسماليّة للنظام الاجتماعي عن الإيمان بالله..... 22
المطلب الثالث: إقصاء الرأسماليّة للأخلاق 23

المبحث الرابع

المآسي الناجمة عن الرأسماليّة.....25

المطلب الأوّل: تَسبُّبُ النظام الرأسمالي بمآسي اجتماعيّة..... 25
المطلب الثاني: تسويغ الرأسماليّة لنفسها الغزو وصبّ الويلات 28

المبحث الخامس

النظريّة الماركسيّة وتعديلات الشيوعيّة على الاشتراكيّة 29

المطلب الأوّل: النظريّة الماركسيّة والمادّيّة الجدليّة 30
المطلب الثاني: تعديلات الشيوعيّة على الاشتراكيّة..... 31

المبحث السادس

إفناء الشيوعيّة للفرد ومضاعفات نظامها الخطيرة.....35

المطلب الأوّل: التصادم والتصارع بين الفرد والمجتمع 35
المطلب الثاني: مضاعفات النظام الشيوعيّ الخطيرة..... 36

المبحث السابع

تعليل الرأسماليّة للمشكلة الاجتماعيّة 39

المطلب الأوّل: تساؤلٌ عن مقياس الرأسماليّة..... 39
المطلب الثاني: بناء الغرب للرأسماليّة على التفسير المادّيّ..... 39

المبحث الثامن

الغريزة وتسلسل المفاهيم المادّيّة في الرأسماليّة 40

المطلب الأوّل: حبّ الذات حبّ اللذّة وبغض الألم 40
المطلب الثاني: تسلسل المفاهيم المادّيّة في عقليّة الرأسماليّة 42

المبحث التاسع

نقص العلاج الشيوعي ونجاع العلاج الإسلامي 43

المطلب الأوّل: نقص العلاج الشيوعي للمشكلة الاجتماعيّة 43

المطلب الثاني: علاج النظام الإسلامي للمشكلة الاجتماعيّة..... 45
المطلب الثالث: آليّة النظام الإسلامي في علاج المشكلة الاجتماعيّة 50

المبحث العاشر

الوعي الإسلامي الشامل والارتباط بالمطلق.....55

المطلب الأوّل: الوعي الإسلامي الكامل 55
المطلب الثاني: بين فلسفتين(الشيوعيّة المادّيّة والإسلاميّة الواقعيّة الإلهيّة) ... 57

المحتويات.....58